

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة : العلوم التجارية  
التخصص : تقنيات المالية في الكمية  
من إعداد الطالبة : إيمان ماضي  
بعنوان :

أثر عرض النقد على المستوى العام للأسعار  
في الجزائر  
خلال للفترة 1990-2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 22 ماي 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ شيخي محمد

الأستاذ / بوغزالة امحمد عبد الكريم

الأستاذ/ بن ساحة علي

(أستاذ التعليم العالي \_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

(أستاذ مساعدة \_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرف

(أستاذ مساعد \_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015/ 2016



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة : العلوم التجارية  
التخصص : تقنيات المالية في الكمية  
من إعداد الطالبة : إيمان ماضي  
بعنوان :

أثر عرض النقد على المستوى العام للأسعار  
في الجزائر  
خلال للفترة 1990-2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 22 ماي 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / شيخي محمد

الأستاذ / بوغزالة امحمد عبد الكريم

الأستاذ / بن ساحة علي

(أستاذ التعليم العالي \_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

(أستاذ مساعدة \_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرف

(أستاذ مساعد \_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015/ 2016

# الإهداء

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء من تحب قديمها تمنح الجنة أمي الحنونة أطل الله في عمرها

إلى من كلته يداه و سهرته عيناه ليمنحنا عيشة كريمة إلى من عرس في وجداني التربية و  
الأخلاق و الأدب إلى أبي الغالي بارك الله في عمره

إلى فرحة الحياة و بهجتها إخوتي و أخواتي

إلى خطيبي العزيز

إلى كل أعمامي و خالتي إلي عماتي و خالتي و أزواجهم و زوجاتهم و أولادهم

إلى زملائي في مشوارتي الدراسي و إلى كل الأحباب و الأصدقاء و الجيران

إلى كل من أحبهم و يحبونني في الله إلى كل من نصحتني في الله و عدي في ظمري الغيب الله

أحبكم في الله

إيمان

# الشكر و التقدير

الحمد لله جزيل الإنعام ، أخرجنا إلى النور من الظلام ألبسنا حلة الإسلام و دلنا بخير الأنام سيدنا محمد  
عليه أزكى صلاة و أهدى السلام

اللهم أعوذ بك من قلب لا يخشع و عین لا تدمع و علم لا ينفع و دعاء لا يستجاب له ، أحمد و  
أشكر المولى عز و جل على كل العزيمة و الصبر الذي منحني إياها طيلة هذا المشوار  
ليتكمل

جمدي بهذا العمل ؛

أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ المشرف " بومزالة أمحمد عبد الكريم " الذي أعده قدوتي  
علما و خلقا ، لم يهزل علي بالنصح و الإرشاد و على الجهد الذي بذله معي من خلال متابعتي لعملتي  
كما أشكر زميلتي " فناوة فتحي " التي لم تهزل بالنصح و العون ، و إلى كل من وسعهم قلبي و لم  
تسعهم ورفقتي ؛

و اختتم شكري إلى كل من ساندني في مسيرتي العلمية من قريب أو من بعيدو لو بكلمة طيبة

جزاكم الله جميعا كل الخير

إيمان

## ملخص:

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير المستوى العام للأسعار في الجزائر. هدفت هذه الدراسة إلى البحث فيما إذا كان هناك أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر وذلك خلال فترة (1990-2014)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب الجانب النظري والتطبيقي، وقد تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي (الانحدار الخطي البسيط) لتفسير العلاقة بين عرض النقود م مستوى العام للأسعار ، وقد شملت عينة الدراسة الاقتصاد الجزائري.

وكان الهدف من ذلك تحليل سياسة عرض النقود في الجزائر ومدى ارتباطها بالمستوى العام للأسعار ، والتي أثبتت الدراسة القياسية أهميتها في نمو العرض النقدي . وخلصنا في الأخير إلى ضرورة تحديد ومراقبة نمو العرض النقدي بما يتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي، والعمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية والحد من الإصدار النقدي وتشجيع تطوير النقود الكتابية والالكترونية واستعمالها

**الكلمات المفتاحية:** عرض النقد ، المستوى العام للأسعار ، النظرية الكمية ، سياسة عرض النقود ، علاقة عرض النقد

بالمستوى العام للأسعار

## :Résumé

La olmane d'offre monitere en Alegrir est en progressio dontinuée et augumeutée dans les moyeus de l'offre –quaud ce prograes change le miveau change aussi prix en Algerie change aussi cette étude visant de traouver si 'il ya un effet de la mass momètaire sur le niveau gènèral des prix en Algèrie au cours de ( 1990-2014) pour réaliser le objectif de L'étude on ètè utilisès la mètode descptive analytique et la mètthwde stotistique ( règression linèaire ivmple ) pour ..... algèrienne

Le but de choisiv l'èconomie algerinne est analyse de la masse monètaire palirque en Algerie et la relation avec le mivean gènèvaledes prix

Nous avons conclu que la contrôle et identifi atoun de la progrensiion de la masse monetaire qui vient exact avec les besoins de l'activitie èconomique est une uècessitè .Il faut aussi réduire L'anguentater l'offre de l'argent avec l'augmentaoun de les résewes ètvamgeres Larèductuon de l'émission mountève en et l'utilisatidn.

**Mots-clés:** la masse monétaire, le niveau général des prix, la théorie de la quantité, la politique monétaire de l'offre, la relation de la masse monétaire au niveau général des prix

## قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	إهداء
IV	شكر
V	المخلص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
<b>1</b>	<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية</b>
3	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
17	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
<b>19</b>	<b>الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية</b>
21	المبحث الأول : الطريقة والأدوات
24	المبحث الثاني : مناقشة وتحليل النتائج
04	خاتمة
44	قائمة المصادر والمراجع
46	الملاحق
55	الفهرس

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	نتائج اختبار النموذج الأول الخطي لعرض النقد على المستوى العام في الجزائر	(01-02)
30	نتائج اختبار النموذج الثاني الخطي لعرض النقد على المستوى العام للأسعار في الجزائر	(02-02)
31	نتائج اختبار النموذج الثالث لعرض النقد على المستوى العام للأسعار في الجزائر	(03-02)
32	نتائج اختبار النموذج الرابع لعرض النقد على المستوى العام للأسعار في الجزائر	(04-02)
37	جدول تلخيص أهم المعادلات	(05-02)



## قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	شكل تطور مؤشر معامل الاستقرار في الجزائر (1990-2014)	(01-02)
23	شكل تطور النمو السنوي للكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي	(02-02)
25	تمثيل سحابة النقاط تمثل العلاقة الخطية بين المتغيرين	(03-02)
29	شكل يبين مناطق القبول و الرفض للاختبار (Durbin et Watson) لقيم النموذج الأول	(04-02)
30	شكل يبين مناطق القبول و الرفض للاختبار (Durbin et Watson) لقيم النموذج الثاني	(05-02)
31	شكل يبين مناطق القبول و الرفض للاختبار (Durbin et Watson) لقيم النموذج الثالث	(06-02)
32	شكل يبين مناطق القبول و الرفض للاختبار (Durbin et Watson) لقيم النموذج الرابع	(07-02)

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم الملحق
47	تطور عرض النقد في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	الملحق 01
48	تطور معدل المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	الملحق 02
50	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	الملحق 03
51	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	الملحق 04
53	ملحق تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-201	الملحق 05

# المقدمة

## توطئة

تؤدي النقود دوراً هاماً في اقتصاديات الدول إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، والإنتاج، وميزان المدفوعات، باعتبار أن عرض النقود يمثل جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.

لقد تطورت عملية البحث في اثر النقود على التضخم أو الكساد أو الاستقرار الاقتصادي أكثر فأكثر بعد ثورة الأسعار في القرن السادس عشر 16م خاصة بعد التدفق الكبير للمعادن النفيسة من أمريكا إلى أوروبا والذي أدى إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار مما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار نتيجة تدفق الذهب و الفضة وقد كان المفكر السياسي والاجتماعي الفرنسي جان بودان أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي السبب في ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض في قيمة النقود مما أدى إلى ظهور ما سمي بالفكر الاقتصادي بالنظرية النقدية.

ترتبط النظرية النقدية بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطاً قوياً، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالكثير من العوامل المتغيرة التي تتشابه مع بعضها في الواقع العملي و من بينها النقود وتشغل النظرية النقدية حيزاً هاماً في الفكر الاقتصادي الحديث من خلال الأبحاث و الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية شرح وفهم الآليات وعمل وتفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر و المتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع كالتضخم و الكساد . وجاءت هذه الدراسة لتبين التفسير الذي استخدمته كل نظرية من هذه النظريات للظواهر الكثيرة في النشاط الاقتصادي بالجزائر بشكل عام، وعلى المستوى العام للأسعار بشكل خاص. وذلك عقب الإصلاحات المالية الشاملة في سنة 1990، والتي جاءت ضمن إصلاحات اقتصادية أشمل هدفت للانتقال بالجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

## الإشكالية العامة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية بالصيغة التالية :

ما مدى تأثير تطور العرض النقدي بالجزائر على المستوى العام للأسعار عقب الإصلاحات المالية الشاملة منذ سنة 1990 ؟

## ب الإشكاليات الجزئية :

للإجابة على الإشكالية العامة يجب الإجابة على التساؤلات التالي:

- ماهي طبيعة العلاقة بين العرض النقدي و المستوى العام للأسعار في الجزائر بعد الإصلاحات المالية الشاملة؟

- ما هو حجم الأثر الذي أحدثه نمو الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار بالجزائر قياسياً ؟

## الفرضيات:

بغرض الإجابة عن الأسئلة السابقة يتم وضع الإجابات الاحتمالية التالية :

- تعاني أغلبية الدول النامية من التوسع في الإصدار النقدي لتمويل التنمية، والذي يؤدي لارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- كانت للمخططات التنموية الشاملة دور كبير في نمو العرض النقدي بالجزائر وبالتالي تسجيل معدلات تضخم عالية.
- يمكن إثبات الأثر الكبير لنمو عرض النقد على المستوى العام للأسعار إحصائيا في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.
- كان للعوامل الهيكلية دور أكبر في ارتفاع المستوى العام للأسعار بالجزائر بعد الإصلاحات المالية الشاملة وفصل الدائرة الحقيقية عن الدائرة المالية (البنك المركزي).

## ث) مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ محاولة إبراز الدور الذي يؤديه العرض النقدي على المستوى العام للأسعار ؛
- ✓ رغبة البحث في مجال التحليل الكمي و ربطه بأوضاع اقتصاديات الدول النامية عامة و الجزائر على وجه الخصوص ؛
- ✓ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع للشعور بقيمته و أهميته ؛
- ✓ وجود رغبة ملحة لمعالجة المواضيع المالية و الدولية .

## ج) أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف البحث فيما يلي

- ✓ تحديد مفاهيم العرض النقدي و أقسامه و مصادره ؛
- ✓ محاولة توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر أي ( تشخيص العرض النقدي في الجزائر و تطوره ) ؛
- ✓ محاولة معرفة مدى ارتباط تغير النقود بالمستوى العام لأسعار ؛
- ✓ محاولة تحديد مراحل و معدلات تغير عرض النقود و مكوناته في الجزائر .

## ح) أهمية الدراسة :

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالأساس إلى أهمية التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي و إلى إيجاد أهمية القيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية مثل التضخم مما يجعل من إمكانية التحكم فيه أمرا سهلا فاتبعنا هذه الدراسة من اجل معرفة السياسة التي من خلالها زيادة عرض النقود أو انخفاضه في الاقتصاد الوطني ، باعتبار أن تغير عرض النقود يؤثر على المستوى العام للأسعار و التوازنات الاقتصادية المختلفة ، و لذلك فان معرفة حجمه و اتجاه تغيره يساهم في إعطاء توقعات حول الناتج المحلي و يساعد السلطة النقدية في الرقابة على السيولة لتحقيق الاستقرار المحلي ، كما أن معرفة محددات نموه أو تغيره يساهم في تقييم العوامل الخارجية و الداخلية المؤثرة على سياسة عرض النقود ، و دور كل من البنك المركزي و البنوك التجارية و الأوضاع الاقتصادية في تحديد اتجاهات تغير عرض النقد

خ ( صعوبات البحث :

- ✓ تضارب الإحصائيات حول مكونات العرض النقدي لنفس المصدر (بنك الجزائر) ؛
- ✓ قلة المراجع التي تبحث في العلاقة بين العرض النقدي و المستوى العام للأسعار بشكل مباشر ؛

هـ ( حدود الدراسة :

البعد الزمني :

يتوافق سياق التحليل في هذا البحث من حيث البعد الزمني مع مسيرة الاقتصاد الجزائري منذ الإصلاحات الاقتصادية، وما ترتب عليها من نتائج متعددة خاصة في ظل المتغيرات التي شهدتها و يشهدها الاقتصاد العالمي. ولا شك أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات منذ الثمانينيات، ولكن الإصلاحات التي انطلقت مع بداية التسعينيات كانت جادة وحقيقية في التحول نحو اقتصاد السوق بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي فدراستنا ستكون في الفترة 1990-2014.

-البعد المكاني :

أما البعد المكاني فسيكون بحثنا محلياً، وسنقتصر على حالة الجزائر كنموذج لإحدى الدول النامية التي يلعب فيها العرض النقدي دوراً كبيراً في التضخم.

ر ( منهج الدراسة

قصد دراسة هذا الموضوع و بحث جوانبه المختلفة و تحديد الروابط و الوصول إلى النتائج و إعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لبحث مفاهيم العرض النقدي و نظرياته و استخدمنا المنهج التاريخي في سرد تطور الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتطور عرض النقود ثم بعد ذلك استخدمنا منهج دراسة الحالة لمعرفة أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار و استخدمنا الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعطيات الاقتصادية ، بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد

أما الأدوات المستخدمة فتتمثل في برنامج معالج الجداول EXCEL لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول و لترجمتها إلى رسومات بيانية لتسهيل عملية الملاحظة و التحليل ، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج EVIEWS09

هـ ( هيكل البحث :

للإجابة على الإشكالية و كذا الأسئلة الفرعية ، تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة و تليهم خاتمة و لكل فصل تمهيد و خلاصة حيث تتضمن المقدمة العناصر المنهجية الذي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي سواء فيما يتعلق بالإشكاليات ، فرضيات ، أسباب اختيار الموضوع ، أهميته ، أهدافه ، و منهج البحث الفصل الأول خاص بالدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية المبحث الأول خصص للجانب النظري للإحاطة الجيدة بالموضوع ، وإعطاء خلفية جيدة عنه، أما المبحث الثاني فهو خاص بالدراسات السابقة للموضوع أما الفصل الثاني فهو خاص بالدراسة الميدانية.

(ز) مرجعية الدراسة :

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من الكتب والرسائل الجامعية والمجلات العلمية ، والمجلات العلمية البحث على مواقع الانترنت بالإضافة إلى الأبحاث المرتبطة بالاقتصاد القياسي و على الإحصائيات الرسمية لبنكك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد من أجل الدراسة التطبيقية .

# الفصل الأول:

أدبيات حول عرض النقد و أقسامه و علاقته

بالمستوى العام للأسعار



**تمهيد:**

في الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات ، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولاً نقدياً إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار .

إن موضوع اثر عرض النقد على المستوى العام للأسعار يعتبر ذا أهمية كبيرة لأي دولة لأنه ينعكس على وضعها الاقتصادي ، ويعتبر هذا الموضوع احد المواضيع الذي شغل تفكير مختلف الباحثين ومجموعة من الاقتصاديين و لم يتفقوا حوله، فنحاول في هذا الفصل التطرق بلمام واختصار إلى الإطار النظري للموضوع و ذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول إلى العرض النقدي و أثره على المستوى العام للأسعار أما في المبحث الثاني نتناول الدراسات السابقة و هذا من خلال النقاط التالية :

●علاقة العرض النقدي بالمستوى العام للأسعار ؛

●النظرية الكلاسيكية و فرضياتها ؛

●تعريف العرض النقدي و أقسامه .

## المبحث الأول : مفاهيم حول تفسيرات النظرية الكلاسيكية للعرض النقدي

من خلال هذا المبحث نحاول الامام باهم المفاهيم المتعلقة بالنظرية الكلاسيكية و عرض النقد

### المطلب الأول: العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار

لا يستطيع احد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين حجم النقود التي يمتلكها الفرد وبين عاداته الانفاقية حيث إن حجم النقود المتداولة لدى سيشجعهم على الإنفاق وشراء المزيد الأفراد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأفراد سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تطيح به من خلال الارتفاع الحاد في مستوى الأسعار ، وكذلك فان نقص السيولة بين يدي الناس ستؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي وبالتالي حصول الأزمات والدورات الاقتصادية ، اذا العلاقة وطيدة بين حجم النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ،ومن خلال النظريات النقدية المختلفة سنشاهد اثر النقود<sup>1</sup>.

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده ان أي تغير في كمقي النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة و الاتجاه في المستوى العام للأسعار فزيادة النقود المعروضة فسيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود و مستوى الأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات و سرعة الدوران

و منه ترى النظرية التقليدية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة و ليس سببا لمقدار و كمية النقود أي إن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل و المستوى العام للأسعار متغير تابع كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين تعد ذات اتجاه واحد

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في الواقع الأمر زيادة في وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع و الخدمات مع التغير في كمية النقود

و يسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد فحدوث تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سامي خليل النظريات المالية و النقدية ، شركة كاظمة للنشر و التوزيع الكويت ، 1982 ص 121 .  
<sup>2</sup> مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية : النظريات النقدية ، قسنطينة : دار البعث للطباعة و النشر ابيليوس ، 1989 ، ص 93 .

من بين اهداف النظرية الكمية للنقود تفسير المستوى العام للأسعار ، و هي تأكد على وجود علاقة نسبية بين كمية النقود المتداولة و مستوى الاسعار<sup>3</sup> و من ثمة فقد حاولت هذه النظرية تحليل و تفسير اسباب تغير المستوى العام للأسعار طبقا للتغير في كمية النقود ( عرض النقود ).

لقد توصلت هذه النظرية الى ان زيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض قيمتها ، حيث ان زيادة كمية النقود ان لم تتسبب في زيادة الطلب عليها، فانها تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مما يخفض من القوة الشرائية لوحدة النقود و العكس في حالة انخفاض كمية النقود المتداولة اي ان قيمة وحدة النقود تتوقف على كمية المصدرة و المطلوبة منها.

كما استنتجت كذلك هذه النظرية وجود علاقة سببية ارتباطية و طردية بين التغير في كمية النقود ( متغير مستقل ) و التغير في المستوى العام للأسعار ( متغير تابع ) ، و ذلك في الاجل القصير و مع افتراض ثبات الاشياء الاخرى على حالها .

و خلاصة القول ان الاثر الوحيد المتغير في كمية النقود طبقا للكلاسيك هو التغير في المستوى العام للأسعار و لذلك فقد استخدمو معادلة التبادل لاثبات هذه العلاقة الارتباطية السببية<sup>4</sup> و الملخصة بالعلاقة التالية :

$$M = P.T$$

M : الكتلة النقدية

P:المستوى العام للأسعار

: حجم التبادلات

هذه المعادلة اكتملت فيما بعد بدخال مفهوم سرعة تداول النقود فاصبحت المعادلة كالتالي :

$$M.V = P.T$$

المعرفة تحت اسم معادلة التبادل التي فرضتها ( I. FISHER ) بوضع :

$$M.V+M^{\prime}V^{\prime}= P.T$$

حيث ( M ) تمثل كتلة النقود الورقية (Monnaie Fiduciair) المتداولة و ( V ) سرعة دورانها و ( M' ) كتلة النقود المصرفية (Monnaie Scripturale) و ( V' ) و سرعتها .

و هذه المعادلة التي تحاول تفسير العلاقة الواضحة الموجودة بين الكتلة النقدية و المستوى العام للأسعار لا تكون صحيحة الا و يتوفر الشروط التالية :

<sup>3</sup> HAMID BALI : inflation Algérien thèse Doctorat d'Etat es sciences économiques universite d'Alger juin 11981 .p :10

<sup>4</sup> د / سهير محمد البرحن : النقود و التوازن الاقتصادي الإسكندرية 1985، من ص 98 الى ص 99

● الاحتماليات النقدية (الأرصدة النقدية) يجب أن تكون محفوظة من طرف الخواص و ليس من طرف البنوك .

● ( V ) و ( V' ) يجب أن تبقى ثابتتين ، و كذلك هو الحال بالنسبة لـ  $M/M'$

● النسب بين النقود المتداولة و النقود الاكتنازية يجب أن تبقى ثابتة ( دون تغير ) و كذلك يدعى فيشر الإمكانية التالية :

أ - إذا بقي كل من سرعة التداول (  $V+V'$  ) و حجم المبادلات ( T ) بدون تغيير ، فالأسعار تتغير مباشرة مع تغير كمية النقود (  $M+M'$  ) المتداولة .

ب - إذا بقيت كل من كمية النقود (  $M+M'$  ) و حجم المبادلات ( T ) ثابتة ، فان الأسعار تتغير مباشرة مع سرعة تداول (  $V+V'$  ) .

ج - إذا بقيت كل من كمية النقود (  $M+M'$  ) و سرعة التداول (  $V+V'$  ) ثابتة فإن الأسعار تتغير عكسيا مع حجم المبادلات ( T ) .

### المطلب الثاني النظرية الكلاسيكية

#### الفرع الأول: التعريف بالنظرية

يقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك النظرية التي نشأت و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و التي تبلورت فيما بعد و أصبحت تعرف باسم "نظرية كمية النقود"<sup>5</sup>.

تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب التقلبات الاقتصادية و تحدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد أي لحظة من الزمن و على اختلاف المفاهيم و التفسير لها يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود و انعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة و المتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة .

و من هنا ركز التقليديون اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية و من مستوى العام للأسعار من ناحية أخرى على أساس أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية ماهية إلا مقلوب المستوى العام للأسعار و انشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في المستوى العام للأسعار و انشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج و التشغيل و الدخل الوطني ( لافتراضهم التشغيل كامل) و كانت معدلات الكمية التي تحدف إلى تفسير تقلبات مستوى الأسعار بمثابة أداة التحليل التقليدية التي اعتمدت عليها الاقتصاديون في هذا المجال .

<sup>5</sup> بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 7 .

الفرع الثاني افتراضات النظرية النقدية التقليدية

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في القرن الثامن عشر أين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون ساي للأسواق و الذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية و بتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقاً مساوياً له و أن زيادة أو انخفاض العرض عنب سرعان مايزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار، و وفقاً للتحليل الاقتصادي التقليدي قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لفيشر و معادلة الأرصد النقدية كميريدج على الافتراضات التالية:

**أ- ثبات حجم المعاملات:** تقوم النظرية الكمية للتقليديين في تحليلها للواقع الاقتصادي و في بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية و أن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة لان المنتجات من السلع و الخدمات تبادل بالمنتجات و النقود وسيلة لذلك إذا فالنقود دورها محايد في الاقتصاد و هذا التحليل التقليدي إنما يستند في ذلك إلى قانون العرض و الطلب وعلى فان حجم المعاملات يعد وفقاً للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي بمعنى انه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة و من ثم يعامل على انه ثابت خاصة و أن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة، و عليه تفترض النظرية لن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالمتغيرات التي تحدث فيها، و سوف نرى فيما بعد أن هذا الفرض يمثل احد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بان النظام لاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية .

**ب ثبات سرعة دوران النقود:** نقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية و الاقتصادية في فترة زمنية معينة، و تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود ( $V$ ) هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير و مستقلة عن كمية النقود أو بتعبير آخر فافتراض التحليل الكلاسيكي ثابت سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان و تطور عادات التعاملات المصرفية و مستوى تطور و تقدم الجهاز المصرفي و الأسواق المالية و النقدية و هذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الأجل القصير، و مع ثبات ( $T, V$ ) يتبقى في المعادلة متغيرين اثنتين فقط و هما كمية النقود ( $M$ ) في الطرف الأيمن من المعادلة و مستوى الأسعار ( $P$ ) في الطرف الأيسر و تقتصر نظرية كمية النقود على البيان العلاقة بينهما .

**ج ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:** تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة و الاتجاه في المستوى العام للأسعار . فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار و العكس صحيح أي أن هناك علاقة طردية بين كمية ( $M$ ) النقود و المستوى العام للأسعار ( $P$ )، و ذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات ( $T$ ) و سرعة الدوران ( $V$ ) .

و منه ترى النظرية التقليدية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة و ليس سبب لمقدار و كمية النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دال كمية النقود متغير مستقل و المستوى العام للأسعار متغير تابع.<sup>6</sup>

### الفرع الثالث : ايجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود :

أن الدراسة للنظرية النقدية التقليدية المتعمق في فرضياتها و نتائجها لا يستطيع إلا أن يقف موقف الاحترام و التقدير و السبب في ذلك يرجع إلى :

1- إن النظرية التقليدية لكمية النقود التي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة و تناسبية بين كمية النقود و السعر جاءت متفقة تماما مع التحليل و الواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن حيث سيطرة عليه أفكار مبادئ و توافرت ظروف و أسباب سمح بقبول تلك النظرية بشكل مطلق .

2- كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابي و البيانية في التعبير عن مفاهيم و ظواهر اقتصادية عامة فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود و السعر كما فعل "فيشر" و مدرسة كامبريدج و هو ما أدى إلى استيعاب التحليل الاقتصادي و بالتالي تسيير فهم نظرية الكمية .

3- قامت هذه النظرية في ايطار تفسير للواقع الاقتصادي الفعلي المعاصر لها فقامت بدراسة و تفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة فهي لم تكن نظرية معالجة لوضع قائم بحد ذاته أو نظرية منشئة و لم تعط تصور جديد لمعطيات جديدة .

4- يمكن وصف نظرية كمية النقود بأنها نظرية علمية بحتة اعتمدت في تفسير و تحليل الواقع الاقتصادي و توضيح العلاقة بين الكمية و السعر على الأسلوب العلمي البحث فهي إذا نظرية واقعية تفسيرية و علمية .

و في الأخير فان ما عرفته أفكار و نظريات التقليديين من استحسان إنما كان نتيجة تراكم مادي و تاريخي و معارفي لتلك الفترة من الزمن و لما سادت تلك الفترة من مبادئ و آراء التقليديين لا يعني أنها تخلو من النقائص و السلبيات و العيوب و إن تكون بعيدة عن الانتقادات.<sup>7</sup>

### الفرع الرابع : انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية

إن مفهوم النقود و دورها و تحديد نطاق تأثيرها لم يستطع الصمود أمام الانتقادات التي وجهت لتحليل التقليديين عقب ظهور أزمة الكساد العالمي أين اتضح جليا أن المبادئ و الأفكار التي قامت عليها المدرسة التقليدية ليست إلا مجرد مغالطات و افتراضات لا أساس لها من الصحة و خاصة ما تعلق بقانون لساي و حيادية النقود و أن التوازن الاقتصادي العام يحدث عند

<sup>6</sup> محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، 1981 ص 467 .  
<sup>7</sup> المرجع السابق ، ص 20 .

مستوى التشغيل الكامل للموارد المالية و البشري ، فانتشار البطالة و إفلاس المؤسسات و تكديس السلع دفع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلى مراجعة نظرتهم لتلك الأفكار و المبادئ الاقتصادية التي اعتبرها التقليديون مسلمات و قد كان اشد الاقتصاديين نقدا للمدرسة التقليدية و المدرسة التقليدية الحديثة الاقتصادي "جون مينار كينز".

بصفة عامة واجه النظام الرأسمالي في المرحلة التي ساد فيها فكر و نظريات التقليديين انتقادا لوقوعه في أزمة كساد عالمي (29-1933) وقف عاجزا معها في تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام العالمي الرأسمالي أو على الأقل التعامل مع تلك الأزمة و إيجاد الحلول المناسبة لها و قد تمثل عجز هذا الفكر خاصة فيما يتعلق :

- التنبؤ بحدوث حالة كساد ؛

- تفسير و تحليل أسباب الكساد و تشخيصه من خلال المعطيات المتعارف عليها في النظرية التقليدية ؛

- علاج أزمة الركود الاقتصادي من خلال وسائل و أدوات الفكر التقليدي ؛

- ضعف فعالية السياسة النقدية و أدواتها التقليدية في مواجهة أزمة الكساد .<sup>8</sup>

كما تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة و تنحصر أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

أ- **العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار:** إن العلاقة آلية التي إضافتها النظرية على تأثير التغير في

كمية النقود على المستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية ، فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد

الذي يؤثر في مستوى العام للأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود ، فلقد افترضت نظرية كمية

النقود أو الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود غير أن سلبية الأسعار و تبعيتها للكمية النقدية على هذا النحو

تعد فرضا خاطئا و يتبعد عن الواقع ، فقد تتغير الأسعار ارتفاعا أو انخفاضاً نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية

دخل في ذلك ( مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج ) ، قد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها في كمية النقود ( مثل

حدوث تغير في توزيع الأفراد و المشروعات لأرصدهم النقدية على أغراض المعاملات و الاحتياط و أغراض المضاربة ) ، كما أن

العلاقة بين كمية النقود و بين الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية .

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن عملية التي تعقب حدوث زيادة في كمية النقود سوف تصبح أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي

تصنفها النظرية الكمية ، يضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين كمية النقود و الأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين

أي أنها علاقة قابلة للانعكاس .

من الملاحظ أن نظرية كمية النقود تفرض أن تأثير التغير في كمية النقود ينصرف إلى المستوى العام للأسعار في حين انه من غير

المتصور كما ترى النظرية أن ينصرف تأثير التغير في المستوى العام للأسعار إلى كمية النقود ذاتها و مثل هذا الفرض لا يتفق تماما

مع واقع الحياة الاقتصادية ذلك أن الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تكون هي العامل الايجابي المستقل الذي يترتب عليه

<sup>8</sup> فواد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981 ص 81 .

في كثير من الأحيان حدوث تغير في كمية النقود و هنا تصبح كمية النقود هي المتغير السليبي أو التابع و تصبح الأسعار هي المتغير الايجابي أو المستقل .

#### ب- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج :

بافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حال التوظيف الكامل بالنسبة للكلاسيك يتجه الاقتصاد بطريقة تلقائية للعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كما أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائياً إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه و سوف نبين فيما بعد أن الأزمة العالمية الكبرى (1929-1932) قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن حجم الإنتاج و التشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل و انه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ما ابتعد عنه

يلاحظ إننا إذا ما تخيلنا عن الافتراض الخاص بثبات حجم الناتج و ثبات حجم المعاملات فلن يتحقق التناسب الطردي بين كمية النقود و مستوى الأسعار حتى يمكن في هذه الحالة أن ينصرف اثر التغير في كمية النقود سواء جزئياً أو كلياً إلى حجم الإنتاج و من ثم المعاملات و ليس إلى المستوى العام للأسعار .

بتعبير آخر أن العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار تتوقف على مستوى التشغيل السائد في المجتمع و مدى اقترابه من مستوى التشغيل الكامل فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى للإنتاج اقل من مستوى التشغيل الكامل و إذا كان يعاني من البطالة في سوق العناصر الإنتاج و يملك طاقات إنتاجية معطلة فان زيادة كمية النقود لن يصاحبها ارتفاع في الأسعار كما افترضت نظرية كمية النقود بل زيادة في حجم الإنتاج و التشغيل حتى يصل النظام الاقتصادي الى مستوى التشغيل الكامل أو يقترب منه فتبدأ الأسعار حينئذ في الارتفاع مع ملاحظ ارتفاع الأسعار لن يكون تناسبياً مع كمية النقود كما افترضت تلك النظرية، هذا الارتفاع ليس بالضرورة ارتفاعاً عاماً فقد يصيب الأسعار بطريقة مختلفة .

#### ج- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود:

فسرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات و يمكن أيضاً أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضاً و ارتفاعاً في ظروف الكساد و الراج<sup>9</sup> ، يضاف إلى ذلك انه قد لا يترتب عل زيادة كمية النقود حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي اثر الزيادة في الكمية ( كما يمكن إلا يترتب على نقص كمية النقود حدوث انخفاض في الأسعار إذا ما اقترنت هذا النقص بارتفاع في سرعة دوران النقود بمعدل يعوض النقص في كمية النقود ) و المثال على ذلك فترة الكساد العظيم في الولايات المتحدة حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزاني و تمويله بإصدار كميات جديدة من البنكوت فزادت من احتياطي البنوك التجارية مما زاد من قدرة هذه الأخيرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة (أفراد و مشروعات ) و لكن الجزء الأكبر من الزيادة ظل في أيدي الجمهور دون إنفاق لتوقعاتهم حدوث انخفاض أكبر في الأسعار فزاد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود و قد نتج عن هذا الوضع أن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل على

<sup>9</sup> بلعزوز بن علي ، مرجع سابق الذكر ، ص 25 .



العكس انخفضت هذه الأخيرة نتيجة لزيادة التفضيل النقدي الذي أدى إلى تقليل الإنفاق و انخفاض حجم المعاملات و من ثم لم تصلح نظرية كمية النقود كأساس لتوجيه السياسة النقدية خلال الكساد العظيم

باختصار تبدو نظرية كمية النقود أكثر بساطة لكي تفسر العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار ذلك أن التحليل الواقعي لتلك العلاقة ينبغي أن يأخذ في اعتباره تصرفات الأرصد و توقعات المراكز الاقتصادية لاتخاذ القرارات و مرونة العرض في الأسواق المعنية ، و لكن رغم ما وجه إلى نظرية كمية النقود من انتقادات فينبغي إلا تخفى عنا الحقائق التالية :

- إن التغير في كمية النقود يؤثر في المستوى العام للأسعار فمحل الانتقاد للنظرية الكمية هو الاعتقاد في تلك العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و مستوى الأسعار أما القول بان هناك ثمة علاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار فذلك أمر ليس عليه خلاف بشرط أن ينظر إلى كمية النقود المتداولة في علاقتها بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة و على وجه الخصوص مدى تشغيل عوامل الإنتاج و توزيع الإنتاج بين الاستهلاك و الاستثمار

- إن هذه النظرية يمكنها أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار في ظل ظروف معينة يتحقق فيها جانب كبير من افتراضاتها  
- إن هذه النظرية كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية كما أنها تلقي الضوء على جوانب هامة و خطيرة لفهم التضخم في البلاد المختلفة و على الأخص جانب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود و حجم السلع و الخدمات في هذه الدول<sup>10</sup>

### المطلب الثالث : عرض النقود

مع قبول النقود كوسيلة أو كوسيط للتبادل باتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة من ما يسمى بعرض النقود ، أي بمعنى كمية أو حجم النقود التي تتداولها في الاقتصاد .

**الفرع الأول : تعريف عرض النقود** يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، وهو ما توضحه التعاريف و المفاهيم المتدرجة لعرض النقود إذ يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على أنه " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة "، وعليه فإن عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد و المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي و النظم المصرفية في البلد.

نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة و التي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

فالمعروض النقدي هو: الكتلة النقدية المتكونة من مجموع الأصول السائلة التي بحوزة الأعوان الاقتصادية، و هي مقبوضة من طرف المجتمعات النقدية إذن فالمعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي، و النقود المساعدة (ورقية و معدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو النقود الودائع، و التي تحدثها البنوك التجارية و هي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة.

<sup>10</sup> نفس المرجع سابق ، ص 27 .

نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة و التي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها

### الفرع الثاني : أقسام العرض النقدي

ينقسم عرض النقدي إلى ما يلي:

**أ- M1 عرض النقد بالمعنى الضيق:** حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي عرض النقدي على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل للسلع والخدمات وينظر لعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة، ويرى Mayer أن عرض النقد بالمعنى الضيق يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بال شيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقود بينما الودائع الزمنية كودائع التوفير ولأجل ليست كذلك ، ويرى Gupta أن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي يدخل ضمن عرض النقد لأنه يعتبر جزء من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض.<sup>11</sup>

**ب- M2 عرض النقد بالمعنى الواسع:** بدأ عرض النقد بالمعنى الواسع يحظى بالاهتمام منذ سبعينات القرن الماضي وأصبح البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعطي اهتمام لسلكه عبر الزمن ، ويشمل على M1 مضافا إليها الودائع لأجل والتوفير والودائع الزمنية لدى البنوك التجارية ، ويعتقد بعض الاقتصاديين النقديين أن المفهوم الضيق لعرض النقد لا يشير إلى تعبير كامل عن كميات النقدية المتوفرة في داخل الاقتصاد، ولهذا يري هؤلاء الاقتصاديون وفي مقدمتهم Friedman أن المفهوم الواسع لعرض النقد هو الذي يبين الحجم الكلي للنقود في الاقتصاد، ويعرف عادة بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية، ويمكن حساب عرض النقد بالمعنى الواسع من خلال إضافة الودائع الآجلة وودائع التوفير لدى المصارف التجارية إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق<sup>12</sup> وعليه عرض النقد بالمعنى الواسع يمكن أن يصاغ على النحو التالي:

$$M_2 = M_1 + R_2 + R_3$$

حيث أن:

M1: عرض النقد بالمعنى الضيق.

R2 : الودائع الآجلة .

R3 : ودائع التوفير.

### ج- M3 عرض النقد بالمعنى الأوسع:

يعود الاهتمام بعرض النقد بالمعنى الأوسع إلى المساهمات العملية التي نشرها عدد من الاقتصاديين في انكلترا و أمريكا، ويعتبر تقرير Rad Cliffe المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث التي اهتمت بهذا التعريف أعقبه مناقشات Gurley and

<sup>11</sup> هيل عجمي جميل الجنابي ، عرض النقد في عمان و العوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003 مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية ، عمان ، الأردن العدد الثاني 2007 ، ص 18 .

<sup>12</sup> عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الموصل ، العراق ، 1990 ، ص 111 .

Show الصادر في عام 1960 ، وقد أكدوا على أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر بديلة للسيولة، و أشاروا إلى أن المؤسسات المالية الوسيطة قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، وهكذا لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة بل إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت للقيم .<sup>13</sup>

ويرجع الأخذ بمفهوم عرض النقد بالمعنى الأوسع إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاط لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص وما نتج عنه من زيادة كبيرة في عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتعدد أشكالها وتوسيع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة وما تمخض عنه من مناخ ملائم لإنتاج وتسويق أشكال جديدة للسيولة<sup>14</sup> ، وبعبارة أخرى أن عرض النقد أصبح يتكون من المطلوبات النقدية وغير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية أي ( المصرف المركزي والمصارف التجارية) ومطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة الغير نقدية مثل مؤسسات الادخار الأخرى، ويمكن عرض النقد بالمعنى الأوسع وفق العلاقة التالية:

$$M3 = M2 + R$$

حيث أن:

M2 : عرض النقد بمعنى الواسع .

R : الودائع الأخرى .

**السيولة العامة للاقتصاد:**

ويقصد عرض النقد بالمعنى الأوسع M 3 مضافا إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة و السندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و البنوك التجارية و الودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية، و النتيجة أن العروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة ( الورقية و المعدنية ) و التي يمكن أن تصدرها الخزانة العامة أو البنك المركزي بالإضافة إلى النقود الكتابية ( المصرفية ) أو نقود الودائع و التي تحدثها البنوك التجارية و هي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة، إذا فالمعروض النقدي ( كمية النقود ) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية و وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم ) و مرحلة الدورة الاقتصادية ( حالة النشاط الاقتصادي ) معدل النمو مستوى الرفاهية الاقتصادية و عليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات أهمها تغيير معدل الاحتياطي النقدي القانوني و سياسة السوق المفتوحة، فإذا اعتمدت السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية خفض البنك من نسبة الاحتياطي النقدي بحيث يسمح للبنوك التجارية بالتوسع في منح المزيد من الائتمان

<sup>13</sup> هيل العجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

<sup>14</sup> وداد يحي يونس ، النظرية النقدية ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل العراق ، 2001 ، ص 41 .

أما إذا كان الهدف هو إتباع سياسة انكماشية فانه سوف يرفع من نسبة الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك التجارية فيحد من قدرتها على إصدار المزيد من النقود المصرفية .  
 فتحديد كمية النقود تعود إلى السلطات النقدية و قرارها مستقل تماما عن متغير سعر الفائدة (إلا في حدود ضيقة جدا ) و من ثم بات في النظم المصرفية المعاصرة اعتبار الكمية النقدية عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة أي أن عرض النقود يعتبر غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة و هو ما يبرر رسم منح عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة .

### الفرع الثالث : مكونات العرض النقدي والأجزاء المقابلة له

#### أولا : مكونات عرض النقد

يحتوي العرض النقدي على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي هي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني وتتكون أساسا من النقود الورقية والبنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، وبالنسبة لدولة الجزائر فالعرض النقدي يتكون من العناصر التالية :<sup>15</sup>

#### النقود الورقية:

تمثل في تداول النقود الورقية من بنكوت والقطع النقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

#### النقود الكتابية:

تمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

#### أشبه النقود:

وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية .

#### ثانيا : الأجزاء المقابلة للعرض النقدي

#### 1 بالنسبة للعالم الخارجي:

أ- الذهب النقدي: وهو أصل حقيقي يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات مهما اختلف أنماط تنظيمها والتشريعات المعمول بها ويقوم حائز و هذا الذهب بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي فيصبح ملكا له واصلا من أصوله ويعطي مقابل ذلك نقودا قانونية إلى هذه الجهة فنقول حينئذ أن البنك المركزي قد قام بتقييد هذا الأصل أي اصدر مقابل الحصول عليه نقودا قانونية.

<sup>15</sup> بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

**ب- العملات الأجنبية (العملة الصعبة) :** تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الوطن وإلى خارجه هو نتيجة لعلاقة الدولة اقتصاديا مع الخارج وعندما يكون تدفق هذه العملات إلى الداخل أكبر من تدفقها إلى الخارج يكون هناك رصيدا إيجابيا من هذه العملات بجوزة الاقتصاد وبالتالي يكون هناك إصدار النقود. ويعتبر العملات الأجنبية أصلا حقيقيا وان كانت تظهر في شكل نقدي باعتبارها تشكل قوة شرائية اتجاه الاقتصاديات الأخرى وعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له ويقوم بتقيدها، أي اصدر نقود قانونية مقابل ذلك.<sup>16</sup>

## 2 بالنسبة للعالم الداخلي:

**أ- الاعتماد المقدم للخزينة ( ديون على الخزينة أو سندات الحكومة)**  تشرف الخزينة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة فإذا كان هنالك عجز تلجأ الخزينة إلى الاقتراض من البنك المركزي وبالمقابل تعطي الخزينة للبنك المركزي سندات أو أذونات الخزينة ويتم تقديم القروض بنسب 10% إيرادات السنة المالية السابقة.<sup>17</sup>

**ب- الاعتماد المقدم للاقتصاد أو قروض الاقتصاد:** هنالك طريقتين لتمويل الاقتصاد:

- عن طريق التمويل من البنوك الداخلية ( الاقتراض أو القروض ) وهي طريقة مباشرة.  
- والطريقة الثانية وهي غير مباشرة وتتمثل في قيام البنوك التجارية بمخضم الأوراق التجارية المقدمة لها من طرف الأشخاص ( أفراد و مؤسسات) مع وجود معدل الخصم وتؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الكتلة النقدية ويستطيع البنك المركزي التدخل وذلك برفع أو تخفيض معدل الخصم تبعا لسياسة الحكومة المنتهجة.

## الفرع الرابع : مصادر عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

أولا : مصادر عرض النقود .

**1الدولة :** حيث تقوم بإصدار النقود بجميع فئاتها عن طريق البنك المركزي والذي يلتزم بدورة بمعايير صارمة في عملية الإصدار أهمها : المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة النقود .

**2 الجهاز المصرفي :** فمثلا في البنوك التجارية حيث يقوم بعملية توليد النقود للمجتمع من خلال الاعتماد على نظام الاحتياطي الجزئي والذي يسمح لها بالاحتفاظ بجزء من الودائع وإقراض الجزء الآخر .

## ثانيا : العوامل المؤثرة في عرض النقود

العوامل المؤثرة في عرض النقود : إن الاتجاه الحديث لعرض النقود أثبت أنه متغير داخلي بمعنى انه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية أهمها :

• **السياسات المالية والنقدية :** حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال تلك السياسات ففي حالة تخفيض النقود مثلا تقوم الدولة بمثلة بالبنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر الخصم أو دخول السوق المفتوحة (الحرّة) في

<sup>16</sup> الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة السادسة ، 2007 ، ص 40 .  
<sup>17</sup> نفس المرجع و الصفحة سابقا .

هيئة بائع للسندات الحكومية عند استخدامها للسياسة النقدية أما إذا أرادت الدولة زيادة عرض النقود وباستخدام السياسة المالية فإنها تعمل على تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو الاثنين معا أو لجوئها إلى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى بالدين العام

• **تطور النظام المالي** : كلما تطورت الأنظمة المالية أدت إلى خلق أنواع جديدة من الأصول المالية كأشبه النقود ، وكذلك إلى دخول رؤوس أموال جديدة وأجنبية في الاستثمار .

• **التوسع الاقتصادي** : يمكن للحكومة في ضوء التوسع الاقتصادي أن تزيد عرض النقود إلا أنها تلتزم بمعايير صارمة للمحافظة على التوازن في الاقتصاد ولذلك يجب عليها أن تلاءم عرض النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة لديها بمعنى أن تغير عرض النقود يجب أن يتلاءم مع الوضع الاقتصادي .

**الفرع الخامس : عوامل تحديد عرض النقود** : إن المعروض النقدي أو كمية النقود يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها:

- أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار معدل التضخم ؛

- حالة النشاط الاقتصادي (مراحل الدورات الاقتصادية) ؛

- معدل النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

و عليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات أهمها: معدل الاحتياطي النقدي القانوني ، سياسة السوق المفتوحة ، معدل الخصم ... إلخ.

كما تجدر الإشارة إلى أن قرار السلطات النقدية في تحديد كمية النقود مستقل كليا عن متغير سعر الفائدة ، و بالتالي فإن كمية النقود عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة<sup>18</sup> .

**قياس المعروض النقدي**: يوجد اختلاف بخصوص أفضل مقياس لعرض النقود ، و يوجد مدخلان لقياس النقود هما

**1- مدخل المبادلات** : هذا المدخل يركز على دور النقود كوسيط للتبادل ، و يستبعد بعض الأشكال من الأصول لا يمكن أن تستخدم مباشرة في المعاملات ، فمثلا الأوراق المالية و الحكومية و الودائع الادخارية مستبعدة وفقا للتعريف الضيق للنقود لأنها يجب أن تحول أولا إلى العنصر القابل للإنفاق.

**2 - مدخل السيولة**: هذا المدخل يشدد على أن كل أصل سائل يمكن بالتعريف أن يحول بسهولة إلى نقود و بدون خسارة في القيمة الاسمية ، أو أن تكون أية خسائر أو مكاسب رأسمالية صغيرة جدا ، و هذا الشكل من الأصول الذي يقيس المبادلات المحتملة و يشمل هذا المدخل على النقود القريبة في تعريف النقود<sup>19</sup>

<sup>18</sup> صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983 ، ص 134 .

<sup>19</sup> ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، نظم - نظريات - سياسات مؤسسات نقدية ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993 ، ص 70 .

### المبحث الثاني : الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قمت بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة ومنها مايلي :

#### المطلب الأول : الدراسات العربية و الأجنبية

##### الفرع الأول : الدراسات العربية

#### 1- دراسة أيدير عبد الحفيظ 1998 بجامعة الجزائر بعنوان :

النمذجة و تحليل القياس الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار ، و تهدف هذه الدراسة لمعرفة الأثر المستقبلي لتحرير الأسعار في مستواها العام و على التضخم و كيفية تفسير هذا الأثر و اعتمد نموذج ( توفيقه تاريخية متكونة من ثلاثة مجموعات جزئية ( الطلب على النقود ) ، ( عرض السلع و الخدمات ) و قام بتحليل الحالة النقدية و المالية و استنتج أن تغيرا جذريا فيما يتعلق بالجانب النقدي و المالي و ما يبرره الميل إلى إلزام المؤسسات العمومية و الإدارية بتوسط عملياتهم عن طريق البنك و استنتج العنصر الوحيد الذي يمكن له اثر عكس على الزيادة المذهلة للكتلة النقدية ( M ) هو المستوى العام للأسعار.

#### 2- دراسة علي صاري 2014 بجامعة سوق أهراس بعنوان :

سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 و تتمثل أهمية هذه الدراسة في معرفة السياسة التي يتم من خلالها زيادة عرض النقود أو انخفاضه في الاقتصاد الوطني و لتحقيق أهداف البحث اعتمد على الإحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد ، و استنتج من خلال الدراسة القياسية أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة وثيقة مع مقابلات الكتلة النقدية .

#### 3- دراسة مراد عبد القادر (2011) بعنوان :

دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية على سعر الصرف و أيضا محاولة تشخيص العرض النقدي في الجزائر و تطوره و العوامل المؤثرة به و لقد استخدم نموذج التعديل الجزئي لتقدير مرونة سعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية ، و لقد استنتج من هذه الدراسة انه لم يكن للعرض النقدي اثر يذكر على سعر الصرف أما المستوى العام للأسعار يعتبر أهم المتغيرات تأثيرا عليه .

#### 4- دراسة: أحمد أبو الفتوح علي الناقا 2005 بعنوان: قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف

الجنه المصري مقابل الدولار الأمريكي في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي: وهي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية 1426 هـ / 2005 م، من إعداد الباحث ، أنصب التحليل في هذه الدراسة علي تحليل أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة الحقيقية على سعر صرف الجنه المصري مقابل الدولار الأمريكي، في إطار المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي، وذلك باستخدام نموذج

التعديل الجزئي ونموذج الفجوات الموزعة ذات الحدود، ولقد اقتصرَت الدراسة من حيث المتغيرات أو التحليل علي ما يعتبر مقبولا من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

أن المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري . ويتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري في نفس اتجاه تغير المستوى العام للأسعار في مصر، كما أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل أكبر من نفس المرونة في الأجل القصير، حيث يصبح سعر الصرف مرنا في الأجل الطويل.

#### 5- دراسة محمد شلفك و رتاب الخوري 1991 :

هدفت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين التذبذب في أسعار الأسهم و المتغيرات الاقتصادية الكلية كعرض النقد و الرقم القياسي للإنتاج الصناعي و ادونات الخزينة في السوق المالي و لم تعطي هذه الدراسة تفسيراً يذكر للتغير في أسعار أسهم سوق المالي باستخدام المتغيرات الاقتصادية المذكورة أعلاها.

#### 6- دراسة السعيد هتهات: دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 2005 / 2006

و كانت تهدف هذه الدراسة لإيجاد قيم مستقبلية للظواهر الاقتصادية مثل التضخم في الجزائر و استنتجت أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لما يقابل هذه الزيادة نفس النمو في المستوى الإنتاج ، و أن الارتفاعات المتزايدة و المستمرة فالأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية و تؤثر على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

#### الفرع الثاني الدراسات الأجنبية :

#### 7 - دراسة ( Bulmesh Trivogi ) 1991 :

وضحت هذه الدراسة كيفية تأثير العوامل الاقتصادية على عوائد الأسهم و قد تبين من خلال الدراسة أن عرض النقد كان يؤثر بشكل إيجابي على أسعار الأسهم ، و قد تبين ان عرض النقد يؤثر بشكل سلبي عندما تزداد الفترة الزمنية أما التضخم فكان يؤثر بشكل سلبي على عوائد الأسهم .

#### 8- دراسة ( Fred C .Graham ) 1996 :

ترى هذه الدراسة من خلال التضخم و عوائد الأسهم الحقيقية و السياسية النقدية أن معدل التضخم يؤثر سلبا على نمو الناتج الحقيقي ، و أن نمو الناتج الحقيقي يؤثر بشكل إيجابي على عوائد الأسهم الحقيقية بمعنى أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي على معدل العائد الحقيقي للأسهم .

و تبين الدراسة ان معظم التغيرات في كمية النقود المطلوبة الحقيقية بسبب التغيرات في الناتج الحقيقي تم احتوائها من خلال التغيرات بالتضخم و ليس من خلال التغيرات في عرض النقد.

#### المطلب الثاني: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

أغلب الدراسات ارتكزت على دراسة العلاقة بين عرض النقد و المؤشرات الأخرى مثل سعر الأسهم و سعر الفائدة و هذا على غرار دراسات كل من ( محمد شلفك و رتاب الخوري ، مراد عبد القادر )، أما باقي الدراسات فهي فقد كانت اهتماماتها حول:



معرفة مستقبلية الظواهر الاقتصادية مثل التضخم، تحليل المستوى العام للأسعار بمؤشرات أخرى كسعر الصرف، و أيضا سياسات عرض النقود و ذلك باستعمال نموذج التعديل الجزئي و نموذج الفجوات الموزعة .

تهدف دراستنا إلى بيان أثر تغير كمية عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال السنوات الأخيرة 1990 - 2014 و ذلك بالاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على برنامج . 09EVIEWS

خلاصة الفصل:

تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف، ونذكر منها: الاستقرار النقدي، التوظيف الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي.

فلقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة علاقة بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار و مايتناوله الكلاسيك في نظريتهم ، و أيضا تحدثنا على العرض النقدي و أقسامه و يمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل لها من خلال هذا المبحث فيما يلي:

1- المعارض النقدي ( كمية النقود ) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على المستوى العام للأسعار.

2- تعتبر النظرية الكمية أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة للزيادة في كمية النقود و هذا بافتراض ثبات سرعة دوران هذه الأخيرة و ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج.

3 - يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية ، فتعتمد السلطات النقدية إحدى السياستين التوسعية أو الانكماشية حسب الوضع السائد في الواقع الاقتصادي .  
أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والتي تم من خلال استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة ، عيبتها طريقة المعالجة ولذا ذكر أهم النتائج المتوصل لها وفي نهاية كل دراسة تم إعطاء نقد أو إبراز إحدى الجوانب المهمة في الدراسة والتي سيتم تغطيتها في دراستنا.

## الفصل الثاني:

دراسة أثر النقد على المستوى العام للأسعار  
في الجزائر

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالأدبيات النظرية للعرض النقدي و علاقته بمستوى العام للأسعار من خلال النظرية (الكلاسيكية) ولذا الدراسات السابقة التي لها صلة بلوضوع، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري الذي يخص العلاقة بين العرض النقدي على المستوى العام في الجزائر وذلك بإجراء دراسة ميدانية لتوصل إلى نتائج الدراسة من خلال استخراج الإحصائيات من موقع البنك المركزي للجزائر.

والإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة وطريقة جمع و تلخيص المعطيات والتعرف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج الدراسة المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات؛

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.

### المبحث الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة

باعتبار المنهج أداة عمل تطبيق تخطيط وتسيير فان لكل ظاهرة مرهج يرتبط بها بقصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميها ، أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من أجل الاستعانة بها في التحليل ومن ثم الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

#### المطلب الأول : المنهج المتبع و عينة الدراسة

##### الفرع الأول : المنهج المتبع في الدراسة

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة ، و بغرض تحقيق الهدف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة على الأسئلة المطروحة ، تم الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي و منهج منهج دراسة الحالة ، كما تم الاطلاع على الكتب و الدراسات و الرسائل المرتبطة بالموضوع أما أدوات الدراسة فقد تم الاستعانة بنموذج الانحدار الخطي البسيط و EXCEL لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول و لترجمتها إلى رسومات أما الأدوات المستخدمة فتتمثل في برنامج معالج الجداول بيانية لتسهيل عملية الملاحظة و التحليل ، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج EVIEWS09

##### الفرع الثاني : مجتمع الدراسة

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض 90/10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية و الظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود ، و فيما يلي تحليلات لتطور عرض النقد للفترة 1990 2014

#### أولا مفهوم : مؤشر معامل الاستقرار

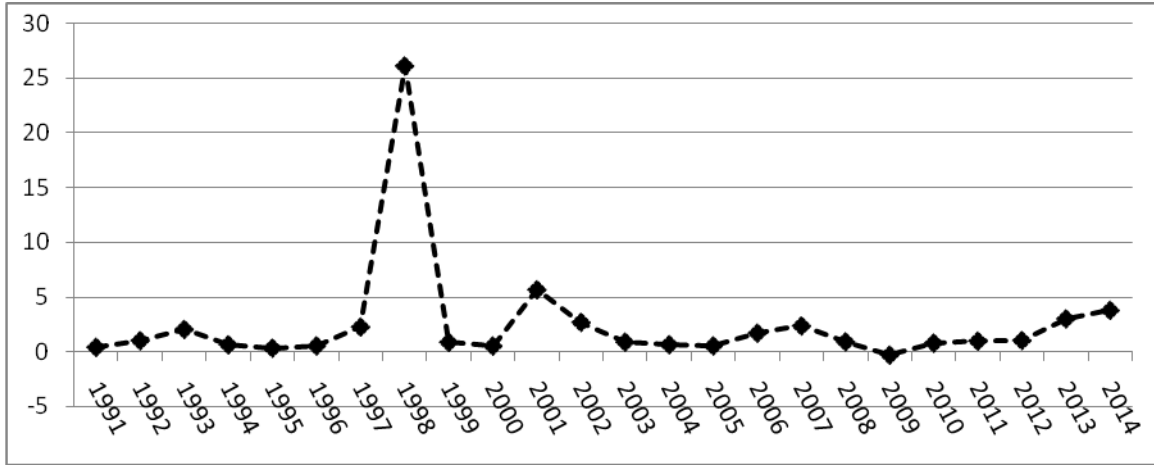
من المعلوم أن دراسة تطور الكتلة النقدية لا تعطينا دلالة واضحة للاتجاهات التضخمية أو الانكماشية إلا بربطها بمعدلات الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، لذلك وبغيت المقارنة بين معدل الزيادة في عرض النقود ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي على افتراض أن التضخم ينتج عن اتساع الفجوة بين الاثنين، ولهذا الغرض ارتأينا أن نقوم بدراسة اتجاهات معامل الاستقرار النقدي.

$$\text{مؤشر لاستقرار النقدي (B)} : B = \frac{\Delta M_2}{\Delta PIB}$$

ومنه إذا كان هذا المعامل مساويا للواحد يكون هناك استقرار نقدي بمعنى أننا أمام حالة استقرار في الأسعار بمعنى أن جانب الطلب الكلي ( الإنفاق ) يساوي معدل التغير في الناتج الوطني والذي هو جانب العرض، أما إذا كان مختلفا عن الواحد بالموجب أو السالب فيدل ذلك على وجود تضخم أو انكماش على الترتيب . وتختلف درجة الضغوط التضخمية أو الانكماشية بمعدل ابتعاد هذا المؤشر عن الواحد بالموجب أو بالسالب على التوالي. يستند هذا المعيار في جوهره على النظرية الكمية للنقود، والمنطق الكامن وراء هذا المعيار، هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الإنتاج الداخلي الحقيقي يتحول ذلك في شكل فائض، فيحدث اختلال حقيقي بين السوق النقدية والسوق السلعية، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

ثانيا: تطور مؤشر معامل الاستقرار

الشكل رقم (02-01) تطور مؤشر معامل الاستقرار في الجزائر ( 1990-2014 )



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر

من خلال الملحق رقم ( 03 ) وعلى النحو الذي يشير إليه الشكل ( 02 ) يتبين لنا نتائج تطبيق هذا الم عيار البسيط على معطيات الاقتصاد الجزائري، وبهدف تفسير النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقسيم مجال الدراسة إلى المراحل التالية:

-المرحلة 01 في الفترة ( 1997-1991 ) :

سجل فيها معدل عادي يعكس اثر بسيط للزيادة في كمية النقود على المستوى العام للأسعار حيث سجل المؤشر أرقام قريبة من الواحد عدى سنة 1997 أين سجل المؤشر معدل قدره 2.23 يعكس بداية مرحلة تضخمية أعلى .

-المرحلة 02 في الفترة ( 2001-1998 ) :

عرفت هذه المرحلة تذبذب للمؤشر حيث سجل سنة 1998 ارتفاعا كبيرا للمؤشر بلغ معدل قدره 26.11 ، فما هي أسباب هذا الارتفاع الكبير ؟

بالعودة لمكونات المؤشر نجد أن :

عرفت كمية النقود M2 تطور سنوي كبير وصل 47.24% و هو معدل مرتفع بالمرحلة السابقة و التي عرفتها كمية النقود تطورا متوازنا بلغ في المتوسط الكمية 17.91 .

من ناحية أخرى عرف الناتج تطور سنوي ضعيف وصل إلى ما قيمته 1.8 % بالمقارنة بالمرحلة السابقة و التي عرف فيها المؤشر تطور سنوي بلغ في المتوسط 26.72 % .

ثم عرف المؤشر استقرارا سنة 1999 بين المؤشرين M2 و BIB للنقد بمعدل يقارب المرحلة الماضية .

ثم عرف المؤشرين سنة 2001 ارتفاعا لم يكن بحجم الارتفاع الذي شهدته سنة 1998 و لكنه يعكس ضغوط تضخمية حيث بلغ ما قيمته 5.64 و يمكن عزو ذلك إلى :

تطور M2 بقيمة كبيرة بقيمة 22.24 % و هو أعلى من متوسط المرحلة السابقة 17.91 و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين :

● الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية

● الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقره رئيس الجمهورية حيث خصص (7 مليون دولار )

أي حوالي ( 520 مليار دج ) .

عاد تطور الناتج للانخفاض من جديد حيث سجل ما قيمته 3.95% بالمقارنة بالمرحلة السابقة التي كان فيها التطور السنوي للناتج يساوي 26.72% و ذلك يعود لانخفاض سعر النفط في تلك الفترة .

المرحلة 03 في الفترة ( 2014-2002 ) :

عرفت هذه المرحلة استقرار نسبي للمؤشر عدى سنة 2007، 2013، 2014 حيث سجلوا على التوالي : 2.33 ، 2.98 ، 3.75 ، و بالعودة لمكونات المؤشر نجد أن :

● كمية النقود (M2) عرفت تطور كبير حيث بلغت على التوالي : 21.50% ، 8.41% ، 14.42%

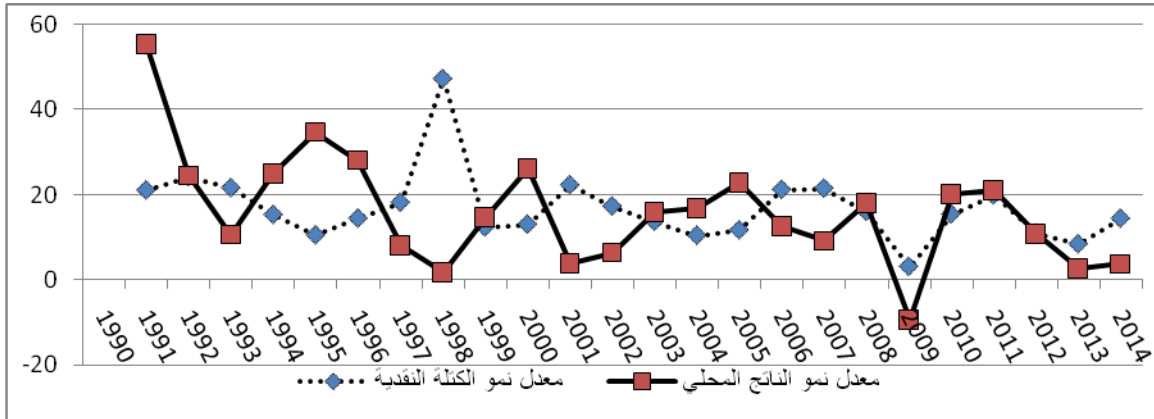
% حيث يختلف عن متوسط مؤشر تطور سنوي الكمية الذي بلغ 14%.

من ناحية أخرى عرف الناتج تطور سنوي ضعيف حيث وصلت قيمته على التوالي إلى : 9.22% ، 2.81% ،

3.83% و ذلك عند مقارنته مع مؤشر تطور السنوي بلغ في المتوسط 11.69 و ذلك يعود لسبب انخفاض أسعار النفط من

جديد .

الشكل رقم ( 02- 02 ) : تطور النمو السنوي للكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر

المطلب الثاني : تحديد متغيرات الدراسة، مصادر البيانات والأدوات الإحصائية المعتمدة

الفرع الأول : تحديد متغيرات الدراسة، وطرق قياسها

أولاً : المتغير التابع و يتمثل في المستوى العام للأسعار

- المستوى العام للأسعار : مؤشر الأسعار هو متوسط مرجح للأسعار لمجموعة معينة من السلع و الخدمات أو الإنتاج

خلال سنة كاملة.

## ثانيا: المتغير المستقل و المتمثل في عرض النقد

عرض النقد : مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، أي مجموعة الوحدات النقدية المتواجدة لدى الأشخاص خلال فترة زمنية ، فعرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد و المؤسسات ، و التي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و النظم المصرفية في البلد .

## الفرع الثاني: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على الأدبيات المتوفرة محليا ودوليا من دراسات وأبحاث ونشرات وتقارير ذات صلة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري من الدراسة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على إحصائيات السنوية للبنك المركزي ، كما تم الاستعانة بشبكة الإنترنت للحصول على بعض البيانات، وهذا لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة.

## الفرع الثالث : الأساليب و الأدوات الإحصائية المعتمدة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط ، حيث يستخدم الارتباط لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في عرض النقد من جهة و المتغير التابع المتمثل في المستوى العام في الجزائر من جهة أخرى و ذلك باستخدام

EViews09

**المبحث الثاني :نتائج تطبيق تحليل الارتباط والانحدار في اختبار أثر عرض النقد على المستوى العام**

وبعد أن بينا في المبحث السابق الطريقة المتبعة في اختيار العينة وتحديد المتغيرات وكذا الأدوات المستخدمة التي رأينا فيها الأدوات الإحصائية وكيفية جمع المعطيات، بالإضافة إلى الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى الجانب النظري. سنحاول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة في الجانب الميداني والتطبيقي، حيث سنرى في مطلبه الأول عرض النتائج بشكل متسلسل تبعا لفرضيات البحث مستخدمين في ذلك أما المطلب الثاني فسنستطرق فيه إلى مناقشة وتحليل النتائج المعروضة في المطلب الأول.

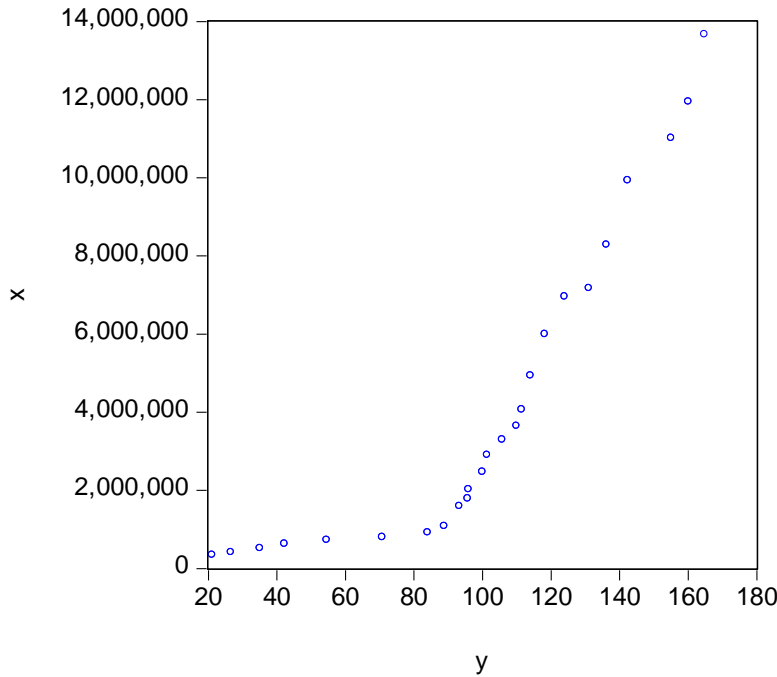
**المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة**

من خلال البحث عن المعلومات في موقع البنك المركز للجزائر وتحصلنا على التطور الاقتصادي و النقدي فقد تم تجميعها وحسابها وعرضها في هذا المطلب الذي يتضمن عرض النتائج المتوصل إليها من خلال المعلومات المتوفرة للمتغيرات محل الدراسة والذي سنستطرق فيه إلى عرض المتغيرين أي المستوى العام للأسعار بدلالة عرض النقد ، وكذلك تمثيل السحابة النقطية للمتغيرين ، وعرض النماذج الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة.

**الفرع الأول : تحديد سحابة النقط بين المتغيرين**



شكل رقم ( 02- 03 ) يمثل سحابة النقط بين المتغيرين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي (Eviews)

يساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية وذلك من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقي تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مكافئ تكون العلاقة أسية، من خلال الأشكال السابقة يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرين عرض النقد و المستوى العام للأسعار هي علاقة خطية و سنحاول اثبات هذه العلاقة بتقدير مجموعة من النماذج القياسية من أجل اختيار النموذج المناسب الذي يفسر العلاقة بين المتغيرين، وهذا حسب عدة معايير:

- معنوية المعالم .
- المعنوية الكلية .
- معالم التحديد .
- إحصائية ( DW ) .
- معيار AKaike .

- معيار Shwar .

الفرع الثاني: تقدير النموذج الخطي البسيط:

الأساليب و الأدوات الإحصائية المعتمدة

أولا - مفهوم نموذج الانحدار البسيط:

يعني تحليل الانحدار Regression analysis قياس العلاقة بين متغير تابع و Dependent متغير مستقل Independent أو أكثر ، وتحديد شكل هذه العلاقة فإذا كانت بين متغير مستقل واحد ومتغير تابع فإنه يطلق عليها اسم : تحليل الانحدار البسيط Simple regression ، أما إذا كانت العلاقة بين متغير تابع و عدد من المتغيرات المستقلة فإنه يطلق على التحليل اسم : تحليل الانحدار المتعدد Multiple regression analysis وقد تكون العلاقة خطية Linear أو غير خطية Non-linear .

يستخدم الانحدار بشكل رئيسي لأغراض التنبؤ و التخطيط و التقدير و يهدف إلى التنبؤ بقيمة متغير معين إذا عرفت قيمة متغير آخر مرتبط به ، نعي بالانحدار وصف العلاقة بين متغيرين أحدهما يمكن أن يفسر الآخر ، في سلسلة من المشاهدات بينهما ، يسمى المتغير التابع بالمفسر و المتغير المستقل بالمتغير المفسر

مفهوم الانحدار هو إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين المتغيرين تستعمل للتنبؤ بالقيمة (Y) و (X) اللاحقة أو قيمة مستقبلية ل (y) أو (x) حسب المعلوم منهما، وقد تكون هذه المعادلة خطية بدرجة واحدة ( أو غير خطية)

ويعتبر الانحدار الخطي ( البسيط ) من الأساليب الإحصائية التي تستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة،

يسمى احد هاته المتغيرات متغير تابع Dependent variable والاخر متغير مستقل Independent variable هو المتسبب في تغير المتغير التابع أي انه المتغير المعتمد (Y) للمتغير المستقل (X) :

$$Y = F (X)$$

حيث يمكن تمثيل هذه العلاقة بخط مستقيم ذو معادلة :  $Y = a + bX$  بحيث يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة قد تكون خطية، لوغاريتمية، أسية،... إلخ، حيث يتم تحويلها إلى الشكل الخطي.

سنركز على الشكل الخطي البسيط في قياس العلاقة بين المتغيرات وفقا للصيغة العامة:

$$Y_i = a + bX_i + e_i \quad (i=0,1,2,3,\dots,n)$$

حيث أن a و b معلمات النموذج،  $e_i$  عنصر الخطأ العشوائي تم إضافته مراعاة للصفة الاحتمالية للنموذج ، ويمثل الفرق بين القيم الفعلية والقيم النظرية

ثانيا -فرضيات نموذج الانحدار البسيط:

بناء نموذج الانحدار عادة ما يتم من خلال تحليل مشاهدات عينة من مجتمع مسحوبة منه عشوائيا ، قد يكون المجتمع حقيقي أو فرضي ، ويتم الاعتماد على نتائج تحليل العينة وتعميمها على المجتمع الإحصائي ، و عليه فإن عملية التحليل لا بد أن تضمن التمثيل التقريبي للمجتمع المسحوبة منه العينة، و من غير المتوقع أن تكون العينة ممثلة تماما للمجتمع ، لذلك فإن بناء نموذج الانحدار يجب أن يكون مستوفي الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

1 - تتعلق بالمتغير المستقل (X) ، ويفترض أن المعطيات التي جمعت بالنسبة إلى هذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير قيم المتغير التابع (Y) بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن ،بقية القيم ، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية بالصيغة:

الفرضية الثانية:

2 - أن الخطأ العشوائي  $e_i$  يتبع التوزيع الطبيعي ، و كنتيجة فإن (Y) و توزيع المعانية لمعالم الانحدار تتبع أيضا التوزيع الطبيعي ، بحيث يمكن إجراء اختبارات لمعنوية هذه المعالم .

الفرضية الثالثة:

3 - أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي (أي وسطه) يساوي الصفر وبسبب هذا الفرض فإن المعادلة  $Y = a + bX$  تعطي متوسط قيمة (Y) ثابتة ، حيث أن (X) في حين في (Y) المعادلة :  $Y_i = a + bX_i + e_i$  تتغير فوق أو تحت وسطها مع زيادة أو نقصان  $e_i$  عن الصفر .

- طريقة المربعات الصغرى

أولا - مفهوم الطريقة:

إذا كانت لدينا عينة (N) من الملاحظات  $X_i$  و  $Y_i$  ، بإمكاننا صيغة معادلة من الشكل :

$$Y_i = a + b X_i$$

- تعرف طريقة المربعات الصغرى بأنها محرك التحليل الإحصائي الحديث ، وذلك بالرغم من محدوديتها ، و حوادثها الطارئة ، وتغيراتها المتعددة ، فإنه ما زال يعتمد على امتدادها و توسعياتها في التحليل الإحصائي وتبقى معروفة ومقيمة عند الجميع - طريقة المربعات الصغرى هي أسلوب لتوفيق " أفضل " خط مستقيم لعينة من المشاهدات (X, Y) وهو يتضمن تصغير مجموع

$$\text{مربعات انحرافات النقاط ( الرأسية) عن الخط إلى أدنى حد ممكن: } \text{Min } \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

طريقة المربعات الصغرى هي عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي ، والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار ، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنية الأخطاء حول هذا الخط (أسيا) إلى أدنى حد ممكن عن طريق تدنية مجموع مربع انحرافات القيم الفعلية عن القيم المشاهدة

ويرجع سبب استخدام هذه الطريقة إلى:

- 1- أن تقديرات المعاملات coefficients أو المؤشرات بطريقة (OLS) تعتبر أكثر جدوى وفاعلية من غيرها.
- 2- تعتبر النتائج التي يمكن الحصول عليها من خلال هذه الطريقة من أفضل النتائج ، على الرغم من التطور الكبير في طرق تقدير وحساب معاملات النموذج القياسي.
- 3- سهولة تقدير المعاملات بهذه الطريقة مقارنة بالطرق الأخرى ، و سهولة العمل في مثل هذه الطريقة.

### ثانيا -فرضيات الطريقة

فروض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية اللازمة لتقدير معاملات نموذج الانحدار البسيط تتمحور حول:

#### 1-الفرض الأول:

أن كل قيمة من قيم المتحول العشوائي ( $U_i$ ) و في فترة زمنية تعتمد على الصدفة ، و قد تكون هذه القيم موجبة أو سالبة أو مساوية للصفر.

#### 2-الفرض الثاني:

أن القيم المتوقعة expected values للمتغير العشوائي تكون مساوية للصفر  $E(U_i) = 0$  وهذا يعني بأن كل قيمة من قيم المتغير المستقل سوف تأخذ قيم مقابلة : ( $U_i$ ) وحاصل جمع هذه القيم يكون مساوي للصفر ، يترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث مشكلة تحيز الحد الثابت

#### 3- الفرض الثالث:

أن تباين قيم المتغير العشوائي (أو حد الخطأ) حول وسطها الحسابي يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل ، ومن ثم فإن حدود الأخطاء يكون لها نفس التباين homoscedasticity

$$: E(u_i^2) = \text{Var}(u_i) = S^2_{u_i} \text{ أي}$$

#### 4- الفرض الرابع:

أن حد الخطأ أو المتغير العشوائي لمشاهدة ما في أي فترة لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة في فترة أخرى، أي عدم الارتباط الذاتي للأخطاء ، و أن التباين المشترك لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة

#### 5-الفرض الخامس:

أن قيم المتغير العشوائي ( $U_i$ ) يكون مستقل عن المتغير المستقل لكل مشاهدة ، و يتطلب ذلك أن يكون التباين المشترك (أو التغاير) (cov) لكل من  $U_i$  و  $X_i$  معا مساويا للصفر

#### 6- الفرض السادس:

أن المتغير العشوائي  $U_i$  موزع توزيعا طبيعيا ، أي توزيع  $U_i$  حول متوسطها المساوي للصفر يكون متماثل و ذلك عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل  $X_i$  أي بشكل جرس  
ثالثا: تقدير النموذج الخطي البسيط والمتعدد:

نقوم بتقدير النموذج القياسي للمتغيرين المستقل والتابع أي العرض النقد و المستوى العام للأسعار مؤشرات الأداء المالي وسعر الصرف على التوالي وذلك باستعمال أسهل وأمثل طرق التي ذكرناها أعلاه بعدما وقع اختيارنا على المتغيرين ومن خلال بعض الدراسات السابقة التي تناولناها في الفصل الأول، يمكننا أن نتطرق إلى صياغة النموذج القياسي الخاص بالإشكالية المدروسة وتقديرها، بعد إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي لكي تظهر نتائج النماذج .

**الفرع الثالث: النتائج**

نحاول في هذا الفرع عرض النتائج التطبيقية لتحليل الارتباط والانحدار لاختبار القدرة التفسيرية لعرض النقد على المستوى العام للأسعار

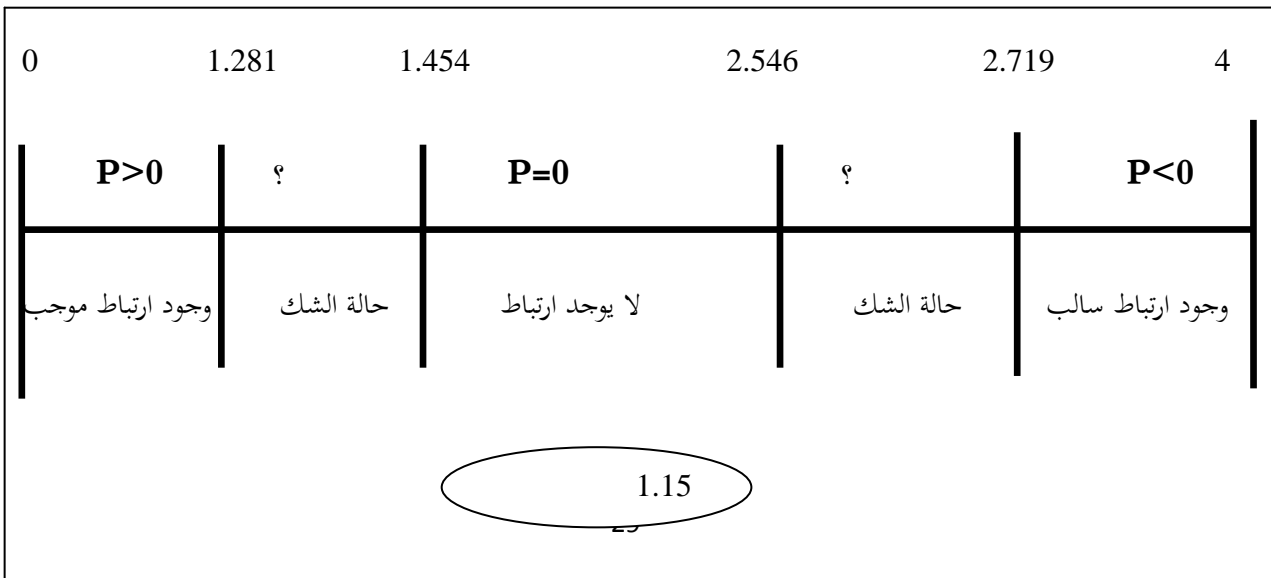
**جدول رقم (02 - 01): نتائج اختبار النموذج الأول الخطي**

Dependent Variable: \_21\_16  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/09/16 Time: 13:27  
 Sample: 1991 2014  
 Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	71.62500	7.763053	9.226396	0.0000
NUM343005	6.13E-06	1.15E-06	5.344187	0.0000
R-squared	0.564876	Mean dependent var	102.5713	
Adjusted R-squared	0.545098	S.D. dependent var	37.55561	
S.E. of regression	25.32992	Akaike info criterion	9.381505	
Sum squared resid	14115.30	Schwarz criterion	9.479676	
Log likelihood	-110.5781	Hannan-Quinn criter.	9.407550	
F-statistic	28.56034	Durbin-Watson stat	1.151419	
Prob(F-statistic)	0.000023			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي (Eviews)

**شكل رقم ( 02-04 ) مناطق القبول والرفض لاختبار (Durbin et Watson)**



D1

D2

4-D2

4-D1

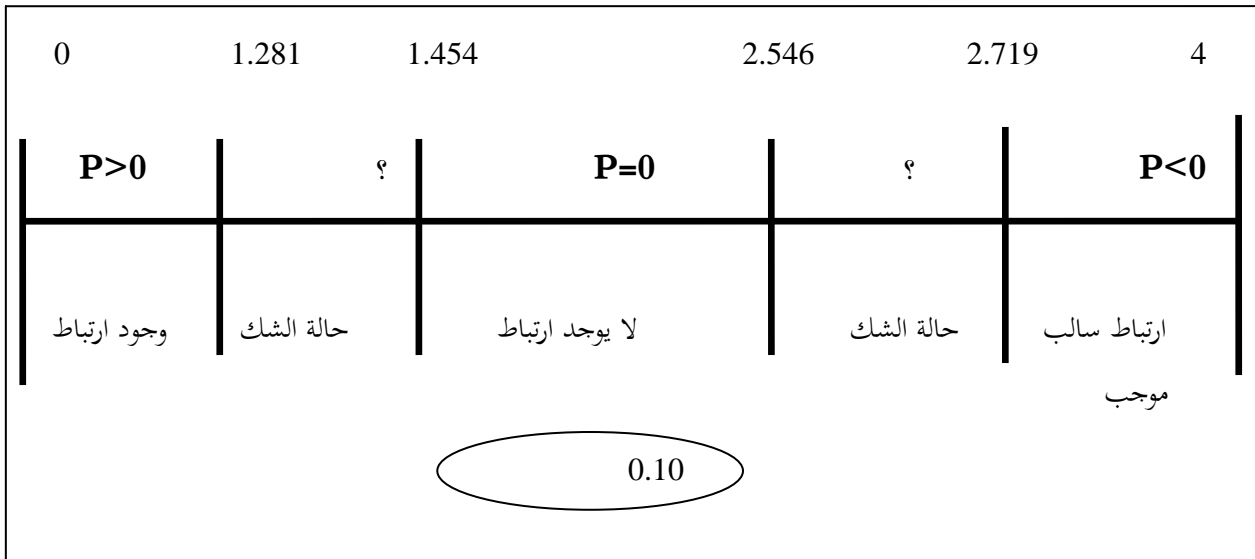
جدول رقم (02 - 02) : نتائج اختبار النموذج الخطي الثاني

Dependent Variable: Y1  
Method: Least Squares  
Date: 05/09/16 Time: 13:55  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.759641	0.048622	36.19051	0.0000
X	4.37E-08	8.35E-09	5.234750	0.0000
R-squared	0.543674	Mean dependent var	1.946952	
Adjusted R-squared	0.523834	S.D. dependent var	0.238530	
S.E. of regression	0.164597	Akaike info criterion	-0.694014	
Sum squared resid	0.623120	Schwarz criterion	-0.596504	
Log likelihood	10.67518	Hannan-Quinn criter.	-0.666969	
F-statistic	27.40260	Durbin-Watson stat	0.109692	
Prob(F-statistic)	0.000026			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي (Eviews)

شكل رقم (05-02) مناطق القبول والرفض للاختبار (Durbin et Watson)



D1

D2

4-D2

4-D1

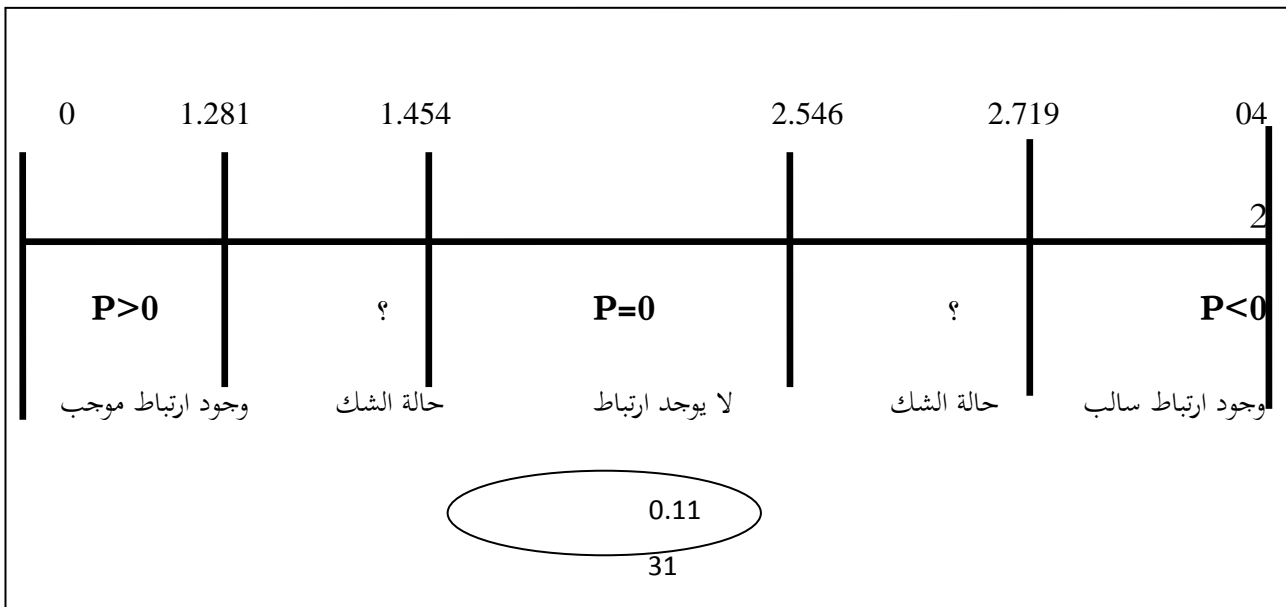
جدول رقم (02-03) : نتائج اختبار النموذج الخطي الثالث

Dependent Variable: Y  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/09/16 Time: 13:43  
 Sample: 1990 2014  
 Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	61.33951	5.608984	10.93594	0.0000
X	8.86E-06	9.63E-07	9.199306	0.0000
R-squared	0.786299	Mean dependent var	99.31280	
Adjusted R-squared	0.777008	S.D. dependent var	40.20984	
S.E. of regression	18.98790	Akaike info criterion	8.802099	
Sum squared resid	8292.427	Schwarz criterion	8.899609	
Log likelihood	-108.0262	Hannan-Quinn criter.	8.829144	
F-statistic	84.62724	Durbin-Watson stat	0.118479	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الإحصائي (Eviews)

شكل رقم (02-06) مناطق القبول والرفض للاختبار (Durbin et Watson)



D1                                  D2                                  4-D2                  4-D1

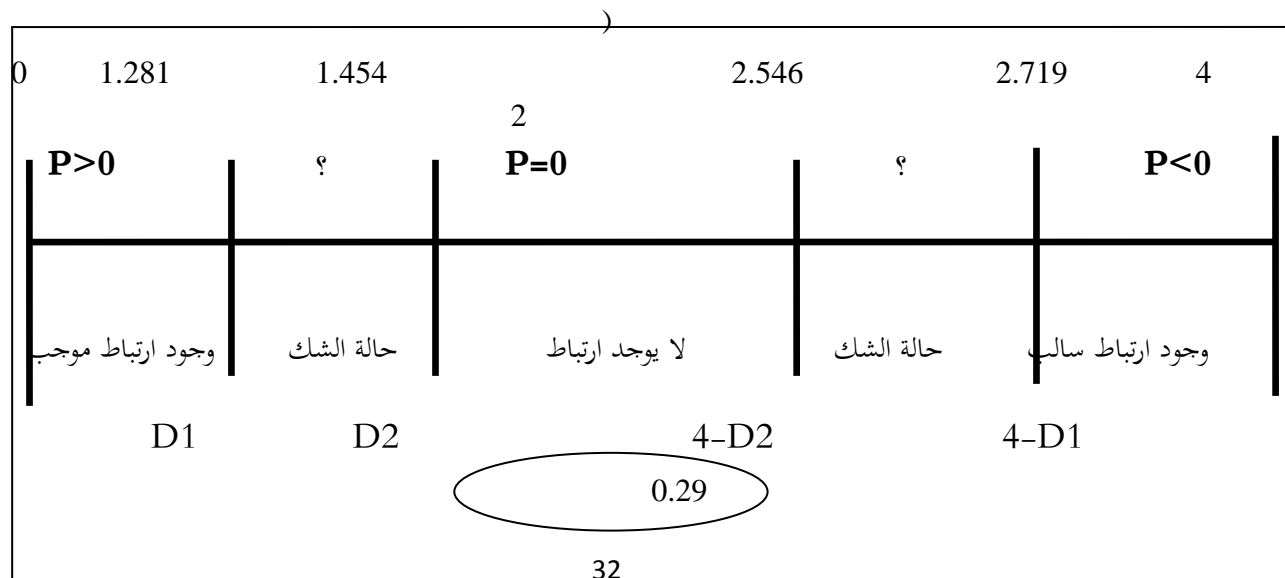
جدول رقم (02-04) : نتائج اختبار النموذج الخطي الرابع

Dependent Variable: Y  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/09/16 Time: 13:56  
 Sample: 1990 2014  
 Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-407.4538	24.24625	-16.80482	0.0000
X1	79.14933	3.776072	20.96076	0.0000
R-squared		0.950255	Mean dependent var	99.31280
Adjusted R-squared		0.948092	S.D. dependent var	40.20984
S.E. of regression		9.161170	Akaike info criterion	7.344443
Sum squared resid		1930.322	Schwarz criterion	7.441953
Log likelihood		-89.80554	Hannan-Quinn criter.	7.371488
F-statistic		439.3534	Durbin-Watson stat	0.295812
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات الإحصائية (Eviews)

شكل رقم (02-07) مناطق القبول والرفض للاختبار(Durbin et Watson)





### المطلب الثاني : تحليل النتائج

تبين إشارة معامل الارتباط السالبة و الموجبة طبيعة العلاقة بين المتغيرين ، العكسية أو الطردية ، بينما تبين قيمة معامل الارتباط  $r$  قوة العلاقة بين المتغيرين، لكن قبل أن نراعي إلى قيمة المعامل لابد من دراسة الدلالة الإحصائية له، حيث يعطي  $r$  قيمة للارتباط ، بينما لا توجد دلالة إحصائية في الواقع بين هذه المتغيرات من اجل ذلك نقارن القيمة الاحتمالية Sig بمستوى المعنوية 5% المعتمد ، حيث إذا كان قيمة Sig أقل من 0.005 فإن قيمة المعامل الارتباط تختلف معنويًا عن الصفر أي توجد دلالة إحصائية للارتباط الخطي بين المتغيرين .

### تحليل النموذج الأول

#### 1 - معنوية الجزئية للمعالم:

من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج (Eviews) للمعلومات المقدرة  $B_0$  ،  $B_1$  ، نقوم باختبار معنوية الإحصائية لهذه المعلومات حيث نضع في كل مرة فرضية  $H_0$  ،  $H_1$  ومنه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) ،  $0.0000 \leq 0.05$  مستوى معنوية و منه نرفض الفرضية  $H_0 : \beta_1 = 0$  ، و نقبل الفرضية  $H_1 : \beta_1 \neq 0$  ، أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويًا عن الصفر 5% توجد دلالة إحصائية للعلاقة بين (X) و (Y)  $0.0000 \leq 0.05$  ذات مستوى معنوية.

#### 2- المعنوية الكلية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمعامل الارتباط ما بين عرض النقد (M2) و المستوى العام للأسعار (IG) حيث بلغت درجة الارتباط بينهم 0.000023 وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05.

#### 3 - معامل التحديد:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (X) عرض انقد (M2) و المتغير التابع (Y) المستوى العام للأسعار (IG) قد بلغ (0.56) أي القدرة التفسيرية لأثر عرض النقد إلى المستوى العام للأسعار يعني أن العرض النقدي يفسر 56% من التغيرات على المستوى العام للأسعار و هي قدرة تفسيرية جيدة أما نسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى

#### 4- إحصائية (Durbin et Watson) :

من خلال مخرجات برنامج (Eviews) نستخرج قيمة (DW) ، حيث تساوي إلى 1.151419 ، وبرجوع إلى الجدول الإحصائي (DW) نستخرج قيمة كل من الحدين الأعلى والأدنى ل (Dw) (dl، du)

حيث لدينا : n عدد السنوات = 25

K (عدد المتغيرات) = 1

و منه dl = 1.281 ، du = 1.454

بالاعتماد على الشكل رقم (01) نقول أن قيمة (DW) تقع ضمن مجال [ 0,dl ] ، أي وجود ارتباط ذاتي موجب و هذا يدل على أن النموذج غير جيد

تحليل النموذج الثاني :

**1 - معنوية الجزئية للمعالم:**

من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج (Eviews) للمعلومات المقدرة B0 ، B1 ، نقوم باختبار معنوية

الإحصائية لهذه المعلومات حيث نضع في كل مرة فرضية H0 ، H1 ومنه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) ،

0,05 ≥ 0.0000 مستوى معنوية و منه نرفض الفرضية H0 : β1 = 0 ، و نقبل الفرضية H1 : β1 ≠ 0 ، أي أن

المعلمة المقدرة تختلف معنويًا عن الصفر 5% توجد دلالة إحصائية للعلاقة بين (X) و (Y)

0,05 ≥ 0.0000 ذات مستوى معنوية

**2- المعنوية الكلية:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمعامل الارتباط ما بين عرض النقد (M2)

المستوى العام للأسعار (IG) حيث بلغت درجة الارتباط بينهما 0.000026 و هي اقل من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05

**3 - معامل التحديد:**

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (X) عرض انقد (M2) و المتغير التابع

(Y) المستوى العام للأسعار (IG) قد بلغ (0.54) أي القدرة التفسيرية لأثر عرض النقد إلى المستوى العام للأسعار يعني أن

العرض النقدي يفسر 54% من التغيرات على المستوى العام للأسعار و هي قدرة تفسيرية جيدة و النسبة المتبقية فتعود لعوامل

أخرى .

**4- إحصائية (Durbin et Watson):**

من خلال مخرجات برنامج (Eviews) نستخرج قيمة (DW) ، حيث تساوي إلى 0.109692 ، وبرجوع إلى الجدول

الإحصائي (DW) نستخرج قيمة كل من الحدين الأعلى والأدنى ل (Dw) (dl، du)

حيث لدينا : n عدد السنوات = 25

K (عدد المتغيرات) = 1

و منه  $dl = 1.281$  ،  $du = 1.454$

بالاعتماد على الشكل رقم (02) نقول أن قيمة (DW) تقع ضمن مجال  $[0, dl]$ ، أي وجود ارتباط ذاتي موجب و هذا يدل على أن النموذج غير جيد

تحليل النموذج الثالث:

### 1 - معنوية الجزئية للمعالم:

من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج (Eviews) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) ، للمعلومات المقدرة  $B_0$ ،  $B_1$ ، نقوم باختبار معنوية الإحصائية لهذه المعلومات حيث نضع في كل مرة فرضية  $H_0$  ،  $H_1$  ومنه  $\geq 0.0000$   $0,05$  مستوى معنوية و منه نرفض الفرضية  $H_0 : \beta_1 = 0$ ، و نقبل الفرضية  $H_1 : \beta_1 \neq 0$  ، أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويًا عن الصفر 5% توجد دلالة إحصائية للعلاقة بين (X) و (Y)

$0,05 \geq 0.0000$  ذات مستوى معنوية

### 2- المعنوية الكلية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمعامل الارتباط ما بين عرض النقد (M2) المستوى العام للأسعار (IG) حيث بلغت درجة الارتباط بينهما  $0.000000$  و هي اقل من مستوى المعنوية المعتمدة  $0.05$

### 3 - معامل التحديد:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (X) عرض انقد (M2) و المتغير التابع (Y) المستوى العام للأسعار (IG) قد بلغ (0.78) أي القدرة التفسيرية لأثر عرض النقد إلى المستوى العام للأسعار يعني أن العرض النقدي يفسر 78% من التغيرات على المستوى العام للأسعار و هي قدرة تفسيرية عالية النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى .

### 4- إحصائية (Durbin et Watson) :

من خلال مخرجات برنامج (Eviews) نستخرج قيمة (DW) ، حيث تساوي إلى  $0.118479$ ، ويرجع إلى الجدول الإحصائي (DW) نستخرج قيمة كل من الحدين الأعلى والأدنى ل (DW) (dl, du)

حيث لدينا : n عدد السنوات = 25

K (عدد المتغيرات) = 1

و منه  $dl = 1.281$  ،  $du = 1.454$

بالاعتماد على الشكل رقم (03) نقول أن قيمة (DW) تقع ضمن مجال  $[0, dl]$ ، أي وجود ارتباط ذاتي موجب و هذا يدل على أن النموذج غير جيد .

تحليل النموذج الرابع

### 1- معنوية الجزئية للمعالم:

من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج (Eviews) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) , للمعلومات المقدرة

$B_1, B_0$ ، منه  $0,05 \geq 0.0000$  مستوى معنوية و منه نرفض الفرضية  $H_0: \beta_1 = 0$ ، و نقبل الفرضية

$H_1: \beta_1 \neq 0$ ، أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويًا عن الصفر 5% توجد دلالة إحصائية للعلاقة بين (X) و (Y)

$0,05 \geq 0.0000$  ذات مستوى معنوية

### 2- المعنوية الكلية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لمعامل الارتباط ما بين عرض النقد (M2) و المستوى العام للأسعار (IG) حيث بلغت درجة الارتباط بينهما 0.000000 وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05

### 3 - معامل التحديد:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (X) عرض انقد (M2) و المتغير التابع (Y) المستوى العام للأسعار (IG) قد بلغ (0.95) أي القدرة التفسيرية لأثر عرض النقد إلى المستوى العام للأسعار يعني أن العرض النقدي يفسر 95% من التغيرات على المستوى العام للأسعار و هي قدرة تفسيرية عالية جدا .

### 4- إحصائية (Durbin et Watson) :

من خلال مخرجات برنامج (Eviews) نستخرج قيمة (DW) ، حيث تساوي إلى 0.295812، و يرجوع إلى الجدول

الإحصائي (DW) نستخرج قيمة كل من الحدين الأعلى والأدنى ل (dl, du)

حيث لدينا : n عدد السنوات = 25

K (عدد المتغيرات) = 1

و منه dl = 1.281 ، du = 1.454

بالاعتماد على الشكل رقم (04) نقول أن قيمة (DW) تقع ضمن مجال [0, dl]، أي وجود ارتباط ذاتي موجب و هذا

يدل أن النموذج غير جيد .

### اختيار أحسن النماذج:

و ذلك إستناد على المعايير التالية :

• معنوية المعالم المقدرة ( وجود أحسن دلالة إحصائية لمعاملات المعادلة المقدرة ) ؛

• المعنوية الكلية للنموذج ( وجود أحسن دلالة إحصائية للنموذج الكلي المقدر ) ؛

• معامل التحديد  $R^2$  ( أحسن جودة توفيق ) ؛

- معيار AKAIKE ( اقل قيمة لمعامل التفضيل AMAIKE ) ؛
- معيار SCHWORZ (اقل قيمة لمعامل التفضيل SCHWORZ) ؛
- قيمة دارين واتسنن .

و الجدول التالي يلخص أهم المعادلات التي يمكن أن تعطي أحسن تمثيل و اكبر قدرة تفسيرية بين المتغير التابع (IG) و المتغير المستقل (M2)

الجدول رقم (02-05) لتلخيص أهم المعادلات

رقم المعادلة	صيغة المعادلة	المعالم المقدرة		المعنوية الكلية	R <sup>2</sup>	AKAIKE	SCHWARZ
		Prop (B0)	Prop (B1)	Prop (F)			
1	Y= B0+B1X	0.0000	0.0000	0.000023	0.56	9.38	9.47
2	Y=B0+B1logx	0.0000	0.0000	0.000026	0.54	-0.69	-0.59
3	Logy=B0+B1X	0.0000	0.0000	0.000000	0.78	8.80	8.89
4	Logy=B0+B1logx	0.0000	0.0000	0.000000	0.95	7.34	7.44

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا من النتائج النماذج

### 1 - معامل التحديد:

من خلال الجدول رقم ، نلاحظ بان النموذج الثالث هو الأفضل حيث يساوي إلى و يليه النموذج الرابع حيث يساوي (0.95) ، ثم النموذج الثالث ويساوي إلى (0.78) ، ثم النموذج الأول والذي يساوي ( 0.56 ) ، ثم يليه النموذج الثاني الذي يساوي ( 0.103 ) لكن معامل التحديد لا يكفي لاختيار النموذج الأفضل وعليه نقارن بين معنوية المعالم للنماذج .

### 2 - معنوية المعالم:

نلاحظ أن النموذج الرابع و الثالث هما الأحسن لأن معنوية المعالم ل B تساوي ( 0.00016 ) ، ثم يأتي الأول النموذج حيث تساوي معنوية المعالم ل B ( 0.000023 ) تم النموذج الثاني حيث تساوي معنوية المعالم ل B (0.000026)، ومنه النموذج الرابع هو الأفضل حسب المعيارين السابقين وفي هذه الحالة نلجأ إلى معيار Akaike.

### 3 - معيار Akaike :

كلما كان معيار Akaike أقل كلما كان النموذج مقبولا، وعليه النموذج الأحسن الذي يمثل العلاقة بين X و y هو النموذج

السادس

نلاحظ أن النموذج الرابع هو الأحسن لأنه اقل قيمة للمعيار حيث تساوي (7.34) ثم يليه النموذج الثالث حيث تساوي (8.80) و يليه النموذج الأول يساوي (9.38) و أخيرا النموذج الثاني حيث قيمته بالإشارة السالبة (-0.69) .

#### 4 - معيار SCHWORZ :

كلما كان معيار SCHWORZ اقل كلما كان النموذج مقبولا و هنا النموذج الأحسن هو الرابع و يساوي (7.44) و يليه النموذج الثالث حيث يساوي (8.89) و يليه النموذج الأول (9.47) وأخيرا النموذج الثاني حيث قيمته بالإشارة السالبة (-0.59) .

من الجدول أعلاه يتضح أن النموذج الأمثل لتمثيل العلاقة و القدرة على تفسير عرض النقد على المستوى العام للأسعار هو النموذج رقم 4

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج الرابع الذي يمثل العلاقة بين المتغيرين أي عرض النقد و مستوى العام للأسعار يكون الشكل الرياضي للمعادلة كالتالي:

المالي و عوائد الأسهم يكون الشكل الرياضي للمعادلة كالتالي:

$$\log(Y) = \beta \log(x) + \varepsilon_i \dots\dots\dots (01)$$

حيث : (Y) : المتغير التابع؛

(x): المتغير المستقل؛

$\beta$ : المعامل؛

$\varepsilon_i$ : الحد العشوائي .

أي :

$$\log(Y) = 1.759641 * \log(x) + \varepsilon_i$$

وهي عبارة عن علاقة خطية لوغاريتم بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل(X).

## خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال البحث على النموذج الأفضل في تفسير العلاقة بين أثر عرض النقد و المستوى العام للأسعار .

و يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي :

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين ،  $0.0000 \geq 0.5$ .

-وجود علاقة طردية بين عرض النقد و المستوى العام للأسعار ،  $1.759641$  إشارة موجبة أي علاقة طردية .

- النموذج الرابع هو الأفضل في تفسير العلاقة بين المتغيرين . لان له قدرة تفسيرية أعلى % 95

الخاتمة



## الخاتمة :

كان لانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية، خاصة ما تعلق بتسيير العرض النقدي وفصل الدائرة الحقيقية عن الدائرة المالية، حيث تطلب الأمر من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات كان أهمها الإصلاح الشامل سنة 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسارها وتطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه الاعتيادية بالإضافة إلى خلق سوق نقدية ما بين البنوك.

إن من أبرز الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل التحكم في التضخم هو التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، لتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحقيق الاستقرار النقدي والتحكم في المستوى العام للأسعار كهدف رئيسي.

ويعتبر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أوت 2003 تطور رئيسي أدخل إصلاحات عميقة لإطار ووسائل السياسة النقدية، بالرغم من احتفاظه بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتواة في القانون 90-10، حيث تم تعزيز قواعد السير الحسن في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية. حيث أن هذا الإطار القانوني الجديد أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية، أي مجلس النقد والقرض في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، فموجب المادة 62 منه مثلاً يحدد المجلس الأهداف النقدية خصوصاً في مجال تطور المجاميع النقدية والقرضية.

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين عرض النقد بمعناه الأوسع ( $M2$ ) السبب الرئيسي حسب النظرية النقدية في الرفع من المستوى العام للأسعار، وحاولنا تطبيقها على الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، فبعد سنوات من تطبيق التخطيط المركزي تولد عنها ضغوط تضخمية كبيرة جداً بسبب الإفراط في تمويل التنمية من خلال الزيادة في الإصدار النقدي، حاولنا من خلال هذا البحث استكشاف مدى تحكم السلطات النقدية في التضخم بعد الإصلاحات المالية الشاملة التي انطلقت سنة 1990. حيث استعرضنا الإطار النظري للدراسة و الكشف عن الجذور التاريخية لإشكالية البحث التي تعود رواد المدرسة ، و بما أن الدراسة محل البحث متعلقة بالاقتصاد الجزائري فقدمنا عرضاً وجيزاً عن تطور العرض النقدي و المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة المدروسة ، و لتحقيق هدف الدراسة قمنا باستخدام الطرق الإحصائية الحديثة.

بعد إجراء الدراسة التطبيقية ، باختبار ما اثر عرض النقد على المستوى العام للأسعار في الجزائر ، من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط للكشف عن العلاقة على ارض الواقع ، وتطلب ذلك الاعتماد على فصلين ، أولهما يتعلق بالأدبيات النظرية لعرض النقدي و علاقته بالمستوى العام للأسعار ، و الثاني تم التطرق فيه إلى الدراسة التطبيقية .

## 1. نتائج البحث واختبار الفرضيات:

- بينت المدرسة الكلاسيكية من خلال النظرية الكمية للنقود والتي رأت أن النقود تحدد المستوى العام للأسعار في ظل قوى السوق وإبعاد تدخل الدولة، أن للسياسة النقدية الدور الريادي في ضبط التضخم من خلال التحكم في الكتلة النقدية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- أظهرت نتائج اختبار معامل الاستقرار النقدي أن الاقتصاد الجزائري عانى من ضغوط تضخمية بسبب نمو أكبر للكتلة النقدية قياساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الفترة 1998-2001. وهو ما يثبت الفرضية الثانية.
- أظهرت نتائج الاختبار القياسي أن العلاقة بين نمو الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار في الجزائر هي علاقة طردية وذات دلالة إحصائية قوية، تثبت الافتراضات النظرية التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول كمية النقد وهو ما يثبت كذلك الفرضية الثالثة.
- أما الفترة 2002 وحتى سنة 2014 سجل معامل الاستقرار النقدي معدلات قريبة من الواحد، وهو ما ينفي الفرضية الثالثة حول أثر بارز لنمو الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار، ويؤكد في نفس الوقت الفرضية الرابعة حول وجود أسباب أخرى هيكلية أدت لارتفاع المستوى العام للأسعار في فترات متفاوتة، على الرغم من انخفاض مستوى التضخم بشكل عام في هذه الفترة.
- أظهرت النتائج التطبيقية أن نموذج الاختبار رقم 04 هو النموذج الأحسن ، لديه دلالة إحصائية و قدرته التفسيرية 95 بالمائة ثم يليه النموذج رقم 03 ثم النموذج رقم 01 و أخيرا النموذج رقم 02 الذي لم تتجاوز قوته التفسيرية 54 بالمائة ، و بناء على هذه النتيجة المتوصل إليها تثبت صحة الفرضية التي تقول أن للمتغيرين دلالة إحصائية قوية.
- ساهمت الإجراءات الجديدة للسياسة النقدية (امتصاص السيولة)، في التحكم في أزمة السيولة التي عرفتها الجزائر، وبالتالي نحسار دور الإصدار النقدي في الزيادة من الضغوط التضخمية وهو ما يثبت الفرضية الرابعة.

#### توصيات البحث:

- لتحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم لابد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل استهداف التضخم من جميع مسبباته (هيكلية كانت أو نقدية) ؛
- تطبيق سياسة نقدية محكمة لامتناس الكتلة النقدية الزائدة من التداول مع التركيز على الأدوات غير المباشرة؛
- العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي، وضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق استقرار الأسعار؛

● إن الحل الأمثل لتحقيق الاستقرار النقدي يكمن في تفعيل الوسائل الجبائية، وتقليص عجز الموازنة وذلك بتقرير ترشيد النفقات العامة.

● الاستمرار في وضع سياسة مالية تستهدف الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق القضاء على العجزات في الميزانية العامة للدولة.

**آفاق البحث:** رغم أننا سعينا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك هناك بعض القصور والنقائص سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات نورد بعضها فيما يلي:

دراسة أثر النمو في مداخيل النفط على المستوى العام للأسعار من المنظور القياسي؛

● أثر العولة المالية على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ؛

المراجع

## قائمة المراجع:

### الكتب:

- 1 – الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة السادسة 2007 .
- 2 – سامي خليل النظريات المالية و النقدية ، شركة كظمة للنشر و التوزيع ، الكويت 1982.
- 3 – سهير محمد اليرحن ، النقود و التوازن الاقتصادي ، الإسكندرية 1985 .
- 4 – صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1983 .
- 5 – ضياء مجيد الموساوي ، الاقتصاد النقدي ، نظم نظريات سياسات مؤسسات نقدية ، دار الفكر الجزائر 1993 .
- 6 – عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الموصل العراق 1990 .
- 7 – فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1981 .
- 8 – محمد زكي الشفعي ، مقدمة في النقود و البنوك دار النهضة العربية 1981 .
- 9 – مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية ، النظريات النقدية ، قسنطينة دار البعث للطباعة و النشر ، بيلوس ، 1989 .
- 10 – وداد يحي بونس ، النظرية النقدية ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل العراق 2001 .

### البحوث العلمية :

- 1 – أيدر عبد الحفيظ ، النمذجة و تحليل القياس الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار ، بجامعة الجزائر 1998 .
- 2 – مراد عبد القادر ، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري ، بجامعة الجزائر 2011 .
- 3 – هيل عجمي جميل الجنابي ، عرض النقد في عمان و العوامل المؤثرة فيه ، 1974 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية ، عمان ، الأردن ، العدد الثاني 2007 .

### المراجع باللغة الأجنبية :

universiti ، thèse Doctorat d'Etat es sciences économiques،1 - HAMID BALI inflation Algérienne d'Alger .

Gallimard 1971 . ، ouvrage collectif" inflation dollar et euro dollar"2 – F.PERROUX

الملاحق

الملحق (1): تطور عرض النقد في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	عرض النقد
1990	343005
1991	415270
1992	515902
1993	627427
1994	723514
1995	799562
1996	915058
1997	1081518
1998	1592461
1999	1789350
2000	2022.5
2001	2473.5
2002	2901.5
2003	3299.5
2004	3644.3
2005	4070.4

2006	4933.7
2007	5994.6
2008	6955.9
2009	71731.1
2010	8280.7
2011	9929.2
2012	11015.1
2013	11941.5
2014	13663.9

الملحق (2): تطور معدل المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	سعر الفائدة
1990	21.16
1991	26.64
1992	35.08
1993	42.28
1994	54.54
1995	70.79
1996	84.03
1997	88.82
1998	93.26



1999	<b>95.68</b>
2000	<b>95.97</b>
2001	<b>100</b>
2002	<b>101.43</b>
2003	<b>105.75</b>
2004	<b>109.95</b>
2005	<b>111.47</b>
2006	<b>114.05</b>
2007	<b>118.24</b>
2008	<b>123.98</b>
2009	<b>131.10</b>
2010	<b>136.23</b>
2011	<b>142.39</b>
2012	<b>155.10</b>
2013	<b>160.11</b>
2014	<b>164.77</b>

الملحق (3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	الكتلة النقدية
1991	21.06
1992	24.23
1993	21.61
1994	15.31
1995	10.51
1996	14.44
1997	18.19
1998	47.24
1999	12.36
2000	13.08
2001	22.29
2002	17.3
2003	13.71
2004	10.45
2005	11.69
2006	21.2

2007	21.5
2008	16.03
2009	3.12
2010	15.44
2011	19.9
2012	10.93
2013	8.41
2014	14.42

الملحق (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1991	55.51
1992	24.23
1993	10.7
1994	25.02
1995	34.79
1996	28.21
1997	8.14
1998	1.8

1999	<b>14.75</b>
2000	<b>26.18</b>
2001	<b>3.95</b>
2002	<b>6.49</b>
2003	<b>16.01</b>
2004	<b>16.83</b>
2005	<b>22.97</b>
2006	<b>12.65</b>
2007	<b>9.22</b>
2008	<b>18.13</b>
2009	<b>-9.33</b>
2010	<b>20.30</b>
2011	<b>21.13</b>
2012	<b>10.93</b>
2013	<b>2.81</b>
2014	<b>3.83</b>

الملحق (5): تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنوات	مؤشر الاستقرار النقدي
1991	0.37
1992	0.98
1993	2.01
1994	0.61
1995	0.30
1996	0.51
1997	2.23
1998	26.11
1999	0.83
2000	0.49
2001	5.64
2002	2.66
2003	0.85
2004	0.62
2005	0.5
2006	1.67

2007	<b>2.33</b>
2008	<b>0.88</b>
2009	<b>-0.33</b>
2010	<b>0.76</b>
2011	<b>0.94</b>
2012	<b>0.99</b>
2013	<b>2.98</b>
2014	<b>3.75</b>

# الفهرس

III.....	الإهداء
IV.....	الشكر
V.....	قائمة المحتويات
VI.....	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الأشكال
VIII.....	قائمة الملاحق
أ.....	المقدمة

### الفصل الأول: أدبيات حول عرض النقد و أقسامه و علاقته بالمستوى العام للأسعار

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول : مفاهيم حول تفسيرات حول النظرية الكلاسيكية للعرض النقدي
03.....	المطلب الأول : العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار
05.....	المطلب الثاني : التعريف بالنظرية
05.....	الفرع الأول : التعريف بالنظرية
05.....	الفرع الثاني : افتراضات النظرية النقدية الكلاسيكية
07.....	الفرع الثالث : ايجابيات النظرية النقدية الكلاسيكية
07.....	الفرع الرابع : انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية
10.....	المطلب الثالث : عرض النقد
10.....	الفرع الأول : تعريف عرض النقد



10..... الفرع الثاني : أقسام العرض النقدي

13..... الفرع الثالث: مكونات العرض النقدي و الأجزاء المقابلة له

14..... الفرع الرابع : مصادر عرض النقد و العوامل المؤثرة به

15..... الفرع الخامس : عوامل تحديد العرض النقدي

15..... المبحث الثاني : الدراسات السابقة

15..... المطلب الأول : الدراسات العربية و الأجنبية

15..... الفرع الأول : الدراسات العربية

17..... الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية

17..... المطلب الثاني : ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

18..... الخلاصة

## الفصل الثاني: دراسة اثر عرض النقد على المستوى العام للأسعار

20..... تمهيد

21..... المبحث الأول : عرض منهجية وأدوات الدراسة

21..... المطلب الأول :المنهج المتبع و عينة الدراسة

21..... الفرع الأول:المنهج المتبع في الدراسة

21..... الفرع الثاني :مجتمع الدراسة

23..... المطلب الثاني : تحديد متغيرات الدراسة و مصادر البيانات و الأدوات الإحصائية المعتمدة

23..... الفرع الأول : تحديد متغيرات الدراسة

24..... الفرع الثاني : مصادر البيانات

24.....	الفرع الثالث : الأساليب و الأدوات الإحصائية المعتمدة
24.....	المبحث الثاني : نتائج تطبيق الانحدار في اختبار اثر عرض النقد على المستوى العام للأسعار
24.....	المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة
24.....	الفرع الأول : تحديد سحابة النقاط بين المتغيرين
25.....	الفرع الثاني :تقدير النموذج الخطي البسيط
28.....	الفرع الثالث: النتائج
32.....	المطلب الثاني : تحليل النتائج
39.....	خلاصة
40.....	الخاتمة
44.....	قائمة المراجع
46.....	الملاحق :
55.....	الفهرس